



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## رفع أجور الاتصالات... هل حقاً ارتفعت مصاريف التشغيل؟

[12]



## الافتتاحية

### واعترفوا!

يوم السبت الماضي، وخلال البرنامج التلفزيوني «آخر إصدار»، على القناة 12 «الإسرائيلية»، اعترف الصحفي إيهود يعاري بأن: «غاز توليد الطاقة الذي سينقل من مصر إلى لبنان بالأنابيب عبر الأردن وسورية، هو غاز إسرائيلي»... وهذا هو أول اعتراف «إسرائيلي» بحقيقة أمر لم يكن صعباً على الباحثين الجديين أن يصلوا إليه بأنفسهم.

طرحت قاسيون المسألة عبر سلسلة مقالات ابتداءً من يوم 8 أيلول الماضي، ودرستها من جوانب عديدة: سياسية واقتصادية وجيوسياسية، «بما في ذلك مادة ضمن هذا العدد من قاسيون». وهذه المقالات جميعها خلصت إلى الاستنتاج بأن الأرباح الصهيونية ممتدة وطويلة ضمن المشروع المسمى خط الغاز «العربي».

من عادة الصهيووني أن يطبخ مشاريعه الطبيعية على نار هادئة عبر سنوات عديدة، وخاصة تلك ذات الحامل الاقتصادي والتي ينفذها بشكل كامل تحت واجهات مصطنعة، ولا تعلن عنها إلا بعد أن تكون قد استكملت وتحولت إلى أمر واقع. ومن الواضح أن مشروع الغاز «العربي» لم ينضج بعد، بل ويتعرض أيضاً لإعاقات معظمها غير معلنة؛ حتى أن الصحفي «الإسرائيلي» نفسه تحدث عن أن المشروع إن سار على ما يرام فإنه لن يبدأ بالعمل قبل سنة على الأقل.

أول حديث علني عن المشروع بدأ مع السفارة الأمريكية في لبنان دورثي شيا التي وعدت بتقديم تسهيلات أمريكية لتمير المشروع. قبل ذلك بأسابيع قليلة، قام الملك الأردني بزيارة إلى واشنطن قبل إنه طرح خلالها المشروع على بايدن. أي إن الفارق الزمني بين بداية الحديث عن «مشروع خط الغاز العربي» بنسخته الجديدة، وبين اقتراح أمره وجوهره لم يتجاوز ثلاثة أشهر!

كل ذلك يؤكد أن هناك شيئاً ما قد جرى، هو ما دفع الصهيووني إلى كشف الأوراق بشكل مبكر جداً، خلافاً لمنطق العمل التطبيعي المعمول به منذ عقود طويلة.

في هذا الإطار، نعتقد أن هناك احتمالين أساسيين يفسران هذا الاضطرار الصهيووني للقفز سريعاً نحو الفضيحة:

الاحتمال الأول: هو أن المشروع قد اصطدم بحائط لا يمكن تجاوزه، وبات من الواضح للصهيووني أنه غير قابل للتنفيذ، ولذا فإنه يريد أن يتربح منه سياسياً قبل دفته، عبر تسجيله كنقطة إضافية في حصيلة المسار التطبيعي.

الاحتمال الثاني: هو أن المشروع أمام خطر كبير وأمام تهديدات فعلية، ولذا فإن الهدف من اقتراح أمره هو محاولة فرضه كأمر واقع على من لا يريد الاعتراف بحقيقة المشروع سواء خجلاً أو خوفاً.

يضاف إلى ذلك أن هذين الاحتمالين يدوران ضمن ظرف من الرخص الدولي والإقليمي نحو شكل وطبيعة الترتيبات الجديدة في كامل منطقتنا، بما في ذلك الاستعدادات الأمريكية للانسحاب وإعادة التفاوض، ما يضاعف من حاجة الصهيووني للرخص بسرعة أكبر.

على الضفة المضادة تماماً، تقف مصالح سورية والشعب السوري، الذي باتت عملية التغيير الجزري الشامل ابتداءً بالتنفيذ الكامل للقرار 2254، ترياقه الشافي من السم الغربي والصهيووني، ومن سموم تجار الحرب والفاسدين الكبار والمتشددین من كل الأطراف، والذين تسيّر مصالحهم الأنانية، ومصالحهم فقط، قراراتهم وتوجهاتهم.

### شؤون عربية ودولية



هل تعود إيران إلى مفاوضات برنامجها النووي قريباً؟

15

### شؤون محلية



إنهاء دعم الأسمدة وتقليص دور المصرف الزراعي التعاوني

09

### ملف «سورية 2021»



خط الغاز «العربي».. الحكومات مجرد واجهات!

06

### شؤون عمالية



التفسير وحده غير كافٍ

02

# النقابات تتابع مع الحكومة زيادة الأجور



## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### التفسير وحده غير كافٍ

انطلاقاً من الأوضاع المعيشية الكارثية للطبقة العاملة التي أنتجتها السياسات الاقتصادية الحكومية من جهة، وممارسات قوى المال الاحتكاري الفاسد من جهة أخرى، بالإضافة إلى سنوات الأزمة الوطنية الشاملة، تزداد الحاجة والضرورة لمراجعة الموقف النقابي من مختلف القضايا التي تسببت وأوصلت الطبقة العاملة إلى ما وصلت إليه بأوضاعها وحقوقها بما فيها أجورها، وهذا سيجعل مسار عمل التنظيم النقابي بقواه الحية فاعلاً، من أجل أن يكون للنقابات دوراً يتوافق مع حجم القضايا التي يتطلب حلها من وجهة مصالح الطبقة العاملة الأساسية، وفي المساهمة الفعالة في إيجاد حلول للقضايا الوطنية والسياسية والطبقية الكبرى.

فالطبقة العاملة بأسرها تحت خط الفقر، والحلول المطروحة من قبل قوى رأس المال والفساد الكبرى بما فيها السياسات الحكومية لا تقترب من مصالح العمال وحقوقهم، بل تزيد فقرهم على فقرهم. لقد شخصت النقابات - في مؤتمر العام الأخير الـ 27 - الواقع المعيشي المزري الذي يعيشه العمال، وواقع المعامل والشركات من حيث عدم دعمها وتطوير خطوطها الإنتاجية وتأمين مستلزمات إنتاجها من مواد أولية وطاقات لتشغيل المعامل، وحددت في تقاريرها مسؤولية الحكومة عن واقع العمال والمعامل، ولكن هذا شرط غير كافٍ مع أهميته - من أجل تجاوز الواقع الكارثي الذي نتحدث عنه، وهنا يكون التفسير مهماً ولكن خطوات التغيير تحتاج إلى عامل ذاتي يمكن من إنجاز مهام التغيير، والعامل الذاتي المقصود هو التلاحم الكفاحي بين الطبقة العاملة وقيادتها وبدون ذلك لا يمكن انتزاع الحقوق المشروعة للعمال، أي تغيير مستوى معيشتهم وحقوقهم الديمقراطية التي تمكنهم من ذلك.

الأُنكى من ذلك، أن النقابات تعرف الوضع وبتفاصيله، ولكنها لأسباب كثيرة لا تتخذ الخطوات الضرورية التي تمكنها من إيصال رسائلها المعبرة عن عدم رضاها ورضا العمال عن الواقع المعاش، والرسائل المطلوب إيصالها يضمنها الدستور، وتؤكدها التجربة الكفاحية الطويلة للحركة النقابية والحركة العمالية التي تمكنت عبرها الحركات من فرض مطالبها وحقوقها في مراحل تاريخية سابقة.

إن التأخر من قبل النقابات في اتخاذ المواقف المطلوب اتخاذها مضر ببعديه السياسي والتنظيمي وسيجعل الطبقة العاملة تذهب باتجاه خياراتها التي قد تكون صعبة ومؤلمة، ولكنها صحيحة، ويمكن عبرها انتزاع حقوقها والدفاع عن مصالحها، بما فيها حقها بالإضراب السلمي الذي لا تعترف به النقابات، ولكن الدستور السوري يقره ويؤكده.

### ■ عادل ياسين

إن ذاك الكلام المعسول أصبح ثقيلاً على أسماع العمال لكثرة ترديده في كل مناسبة وغير مناسبة، وخاصة في المؤتمرات والاجتماعات العامة التي تعقد، ويحضرها «أصحاب» العقد والربط.

مؤخراً أعلنت القيادة النقابية بأنها تتابع عن قرب مع الحكومة زيادة أجور العمال وكأن هذا الخبر العاجل هو ما ينتظره العمال على أحر من الجمر أي فعل المتابعة للحكومة بضرورة زيادة أجور العمال كون الحكومة لا تعلم بما هو حاصل للعمال في مستوى معيشتهم وكان لابد لأحد من نكزها ومتابعتها حتى تنتبه بأن هناك عمالاً وفقراء وصلوا بمستوى معيشتهم إلى الدرك الأسفل وينتظرون تحسناً في أوضاعهم المعيشية حيث الذي كان ناقصاً فقط من أجل التحسن هو تنكير الحكومة بواقع العمال وبعدها يتم ما هو مطلوب عمالياً.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالاً: لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم وتعدق عليهم ليزدادوا

ترتفع بين الفينة والأخرى وتيرة الوعود التي يطلقها أصحاب الشأن بما يخص العمال وشؤونهم، بتحسين الوضع المعيشي لعموم الفقراء، ومنهم: العمال، عبر أشكال من الاقتراحات، منها: خفض الأسعار وتعديل التعويضات المختلفة للعمال ومنتجات الأجر، وتعديل قانون الحوافز الإنتاجية، ولكن جميعها تبقى بإطار القول لا الفعل، لأن القاعدة الأساسية التي يمكن أن تغير واقع العمال من حال إلى حال هي في حالة شلل أو تعطل، أي المعامل، سواء في القطاع العام أو الخاص فكلهما تتدهور أوضاعهما.

نعماً وثروة، ولا تصدق بوعودها معنا نحن العمال؟ مع العلم أن جميع من يتحدثون عنا، يشيرون بتضحياتنا الجسام وبوطنيتنا وعملنا، وخاصة عندما يوفر العمال على الحكومة ملايين الليرات السورية بعمليات الصيانة الكبرى لبعض المنشآت مثل معمل إسمنت حماة ومصفاة بانباس وصيانة شبكات الكهرباء وغيرها من الأعمال التي تسجل للعمال وبنال العمال على ما قاموا به من الجمل أذنه كما يقال، ومع هذا عندما تصبح الأمور على المحك، أي: عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة، والتي هي حقنا الطبيعي، يذهبون إلى ناحية الموارد، التي لا تسمح لهم كما يقولون لنا بالصرف من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة في خروج وضعنا المعيشي من علق الزجاجية، التي أدخلتنا إليها الحكومة وحلفاؤها أصحاب النعم المستجبون والسابقون، من خلال سياساتها الاقتصادية التي عملت طويلاً على تقطيع لحمنا ورمينا عظماً، لتنهشنا الأقدار التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، بل فرضت علينا بحكم قانون توزيع الثروة الذي جعل الأغنياء يغتنون من

عرقنا ودمنا، والفقراء يزدادون فقراً، كونهم إلى هذه اللحظة غير قادرين بعد على رد الفقر، وانتزاع حقهم فيما يصنعونه من ثروات! العمال في مجالسهم يتساءلون عن سبب فقرهم التي تذرف عليه الحكومة ومن معها الدموع شفقةً ولكن لا تعمل شيئاً لتخليص العمال منه. مجرد طرح العمال لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة حقيقة فقرهم ومن مسببها، وعي مصالحهم ومصدر شقائهم، وبالتالي ابتداء أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحصيل حقوقهم المنهوبة، أي: إنهم سيكتشفون من خارجهم ومن تجربتهم قوانين الصراع مع من يستغلهم، ومن يحاول أن يجعل فقرهم أبدياً، وهذا لن يطول لأن درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركزة بشكل عال، وأصبح يقر بها القاصي والداني، ولم تعد تفيد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم أو السعي إلى تحسينها، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يفتتح بها العمال، وإلا فإن قانون الصراع دفاعاً عن المصالح سيكون حاضراً.

لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب النعم وأصحاب النعم وتعدق عليهم ليزدادوا نعماً وثروة ولا تصدق بوعودها معنا نحن العمال؟

# العمل اللائق في يومه العالمي



في السابع من تشرين الأول من كل عام تحتفل النقابات العمالية في معظم البلدان الدولية والعربية ومنظمة العمل الدولية، باليوم العالمي للعمل اللائق الذي يحتفل به منذ اعتماده يوماً عالمياً للعمل اللائق لتعزيز فكرة العمل اللائق، من أجل الحصول على الحقوق الأساسية للعاملين بأجر وخاصة حقهم في العمل اللائق، حيث يشير مفهوم العمل اللائق إلى تأمين فرص العمل لجميع طالبي العمل في سوق العمل، للحصول على فرص عمل منتجة في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة.

## ■ نبيل عكاز

إن مفهوم العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية واعتمد من قبل المجتمع الدولي «هو العمل المنتج للنساء والرجال، الذي يحترم الحقوق الأساسية للعاملين، من الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية، ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر أجور مجزية تتناسب مع وسطي مستوى الحياة المعيشية، ويوفر الأمن في موقع العمل والحماية للعاملين فيه، من خلال تأمين شروط وقواعد الصحة والسلامة المهنية والحماية الجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لعمله، وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال وأسرتهم، وفرص أفضل لتحقيق الذات وتطويرها، وأن تتاح للعاملين حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ويؤمن الفرص المتساوية والمعاملة المتساوية».

وتعتبر قضية الأجور من أهم محددات العمل اللائق وهي تعتمد أي الأجور على معايير ومؤشرات، تتعلق بعدد ساعات العمل التي

يقضيها العامل خارج منزله للعمل، ويجب ألا تتجاوز 48 ساعة أسبوعياً في حدها الأقصى والمعدل الواسطي لمتطلبات المعيشة الذي يجب ألا يقل عن الحد الأدنى لهذه المتطلبات المعيشية عند بدء التعيين ومعدل الإعادة، والتي تتلخص بالغذاء والدواء، والسكن، والملبس، والتعليم للعامل وأفراد أسرته التي يعيها.

استطاعت العديد من النقابات في بعض الدول تخفيض عدد ساعات العمل على ألا تتجاوز 40 ساعة عمل أسبوعياً وتم تثبيتها تشريعاً في قوانين العمل، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن عدد ساعات العمل اليومي المناسب لتحقيق إنتاج أفضل، تتراوح بين 5 إلى 6

ساعات يومياً. و«تشير الأبحاث إلى أن خمس ساعات هي أقصى حد يمكن لمعظمنا التركيز عليه بشدة في شيء ما، هناك فترات يمكنك فيها تجاوز ذلك، ولكن الحقيقة هي أن معظمنا لديه نحو ذلك المقدار من وقت العمل الجيد كل يوم». ومن المحددات الأولية للعمل اللائق التي لا يلتزم بها وهي، فقدان عقود العمل الجماعية وبؤس عقود العمل الفردية التي هي أشبه بعقود الإذعان، ومن ضمن عناصر العمل اللائق أيضاً توفر الحماية الاجتماعية والصحية، بحيث توفر للعامل إحساساً بالاستقرار والأمان. إن أكثر من 60% من العاملين بأجر وخاصة في القطاع الخاص غير منسبين لدى مظلة التأمينات

العاملين. وقد تبين أن قوانين العمل أفرزت مجموعة من الاختلالات أثرت بشكل سلبي للحصول على العمل اللائق بدءاً من العقد شريعة المتعاقدين إلى الفصل من العمل والتسريح التعسفي للعمال وليس انتهاءً بالتهرب من تسجيل العمال لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهذا أفسح المجال لتوسع قطاع العمل غير المنظم وزيادة العاملين فيه. وللتذكير انضمت سورية إلى منظمة العمل الدولية منذ عام 1947 وصادقت على ما يربو عن 50 اتفاقية من اتفاقياتها والتي من ضمنها الاتفاقيات الأساسية التي تتعلق بشروط العمل اللائق للعمال والعاملات وكذلك عمل الأطفال والأحداث.

الاجتماعية، وترتفع النسبة بين الإناث مقابل الذكور. إن فقدان العمل اللائق في البلاد، ليس وليد انفجار الأزمة، بل هو ظاهرة سابقة لها، حيث انفجار الأزمة لم يساهم سوى بتسريع انهيار العمل اللائق الهش وزيادة تراجع مقوماته. إن توفير العمل اللائق للعمال يرتبط بحقوق أساسية مشروعة أتى على بعضها الدستور وكرستها معايير العمل والتشريعات الدولية. ومن أهم عوامل فقدان العمل اللائق تقاعس الحكومات المتعاقبة، والنقابات للنهوض بالعمل اللائق للعاملين، وما نشهده اليوم من غلاء وانهيار للقوة الشرائية للأجر، وعدم استخدام النقابات حقها الدستوري في الدفاع عن الأجر لجميع

## الطبقة العاملة



### ليبيا - اتحاد عمال النفط والغاز يهدد بإضراب عام

هدد الاتحاد العام لعمال النفط والغاز بتنظيم احتجاجات شاملة بحقول الغاز ومستودعات التزويد بالوقود، من أجل مطالبهم، المتمثلة في زيادة الرواتب وتفعيل التأمين الصحي والرعاية الصحية، وإلغاء ضريبة الدخل، وقال الاتحاد في بيان له إن الحكومة «تجاهلت حقوقهم المصنوعة وفق القوانين والقرارات الصادرة بخصوص زيادة مرتباتهم، وتفعيل التأمين الطبي وتوفير الرعاية الصحية لهم ولأسرتهم وإعفاء الموظفين الوطنيين من استقطاع ضريبة الدخل، وفق ما نص عليه القانون أسوة بزملائهم في قطاعات الدولة المختلفة، وأضاف الاتحاد: «الاعتصامات التي سوف تؤدي إلى إضراب عام قادمة»، ودعا الاتحاد كافة المسؤولين وأصحاب القرار بقطاع النفط الوقوف والتضامن معهم حتى يتم تأمين مطالبهم باعتبارهم جزءاً من العاملين في قطاع النفط.



### الولايات المتحدة عمال نقابات هوليوود يصوتون لإضراب

صوتت النقابة التي تمثل عمال هوليوود يوم الاثنين الرابع من الشهر الجاري بالموافقة على الإضراب للمطالبة بظروف عمل أفضل، والمطالبة بأجور أكثر عدلاً، بعد أن انهارت المفاوضات بين اتحاد العمال وتحالف المنتجين الشهر الماضي، هذا وتضم النقابة عمال أطقم التصوير وأساتذة التصوير ومصمفي الشعر وغيرهم من العمال الحرفيين، وصوت أكثر من 50000 عامل بأغلبية ساحقة وصلت إلى 98% لصالح الإضراب، وقالت النقابة في بيان لها «يتعلق هذا التصويت بنوعية الحياة بالإضافة إلى صحة وسلامة أولئك الذين يعملون في صناعة السينما والتلفزيون، ولعمالنا احتياجات إنسانية أساسية مثل وقت استراحة الوجبات، والنوم الكافي، وعطلة نهاية الأسبوع، ورفع سلم الأجور، فهم يستحقون أجراً معيشياً عادلاً».



### الولايات المتحدة عمال شركة كيلوج في إضراب

بدأ العمال في جميع مصانع الحبوب التابعة لشركة كيلوج في الولايات المتحدة إضراباً عن العمل يوم الثلاثاء الخامس من الشهر الجاري بعد أن وصلت النقابة والشركة إلى طريق مسدود على طاولة المفاوضات منذ عام. يتضمن النزاع مجموعة متعددة من القضايا المتعلقة بالأجور والحقوق المختلفة والمزايا مثل الرعاية الصحية ودفع الإجازة وزيادة الإجازة، ورفع تعويضات التقاعد المخفضة ومراقبة إدارة السلامة والصحة المهنية ومن أجل عقد العمل العادل للعمال. وقال أحد العمال: «نعمل سبعة أيام في الأسبوع من 12 إلى 16 ساعة في اليوم. وشركة كيلوج هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات للتصنيع الغذائي ومقرها الرئيسي في باتل كريك، ميشيغان».



### اليمن عمال شركة صافر النفطية يبدؤون إضراباً

أعلنت نقابة عمال شركة «صافر» النفطية بمأرب، بدء إضراب جزئي عن العمل في جميع مواقع الشركة المختلفة، وقالت نقابة عمال الشركة: إن العمال في كل مواقع الشركة بدأوا إضراباً جزئياً، احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم المتعلقة بتحسين وضعهم المعيشي، وحل مشكلة «عمولة التحويل» الباهظة، كما يطالب العمال بمساواتهم بعمال الشركات النفطية الأخرى، والتي بعضها غير منتجة، وإطلاق سراح العمال المعتقلين من أسابيع عدة بشكل غير قانوني، سوى أنهم يطالبون بتحسين وضع العاملين وتوحيد كلمتهم لمواجهة تعسف إدارة الشركة. وأشارت النقابة إلى أنهم سيصدون موقفهم ببدء إضراب شامل إذا لم تستجب إدارة الشركة لمطالبهم.

# الذكرى الـ 76 لتأسيس اتحاد النقابات العالمي

يوم نشاط عالمي لاتحاد النقابات العالمي تحت شعار:  
حياة كريمة  
للعمال وشعوب العالم!



الإخوة والأصدقاء الأعزاء  
تمر علينا هذه السنة ومازلنا جميعاً نعاني من التداعيات الخطيرة لجائحة كورونا. إذ يشهد الاقتصاد العالمي حالياً أكبر كساد في التاريخ بحيث يبدو أن الكساد العظيم الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات من القرن المنصرم شيئاً عادياً بالمقارنة بما حل ويحل بالعالم جراء الجائحة. ففي خلال سنتين ازداد تسريح العمال مما زاد من نسب البطالة بأرقام مخيفة ونجح عنه ازدياد الفقر وتفاقم المشكلات الاجتماعية.

إننا في اتحاد النقابات العالمي ندعو الجميع للمطالبة بتوفير اللقاح المجاني للجميع لتسريع التعافي الاقتصادي وتوفير التدريب عن بعد وابتكار حلول خلاقية لإيجاد فرص للعمل عن بعد للقطاعات التي عانى العمال فيها من التسريح أو تخفيض ساعات العمل وما نتج عنه من تخفيض للأجور.

ندعو الأمين العام للأمم المتحدة لاتخاذ مبادرة لإنشاء ما يعرف بصندوق الأزمات يخصص لمساعدة دول العالم التي تتعرض للازمات أياً كان نوعها أو مصدرها ودون أن يتم تسييس المساعدات كما يحصل الآن في فلسطين وسورية وفنزويلا وإيران وكوبا وغيرها.

في هذا اليوم المجيد نستذكر المؤسسين الأوائل وهم مجتمعون في باريس في العام 1945 ليحاولوا رسم عالم يسوده السلام والعدالة الاجتماعية والأمان للجميع، ولكننا في الوقت عينه نرفض الواقع الذي أوصلتنا إليه السياسات الليبرالية الجديدة للنظام العالمي الجديد بمناسبة الذكرى السادسة والسبعين لتأسيس اتحاد النقابات العالمي، في 3 أكتوبر 1945، ولمرة أخرى، نكرم تاريخ الاتحاد ومساره من خلال اقتراح المطالب التالية:

- الصحة العامة والمجانية للجميع :  
كما أظهر الوباء، عندما تعتبر الرعاية الصحية والطبية تكلفة من قبل الدول والحكومات، فإن العمال هم الذين يدفعون العواقب المأساوية لتدهور الصحة العامة. طالبت النقابات أعضاء اتحاد النقابات العالمي منذ اللحظة الأولى للوباء، بنظام صحي عام و مجاني ولقاحات آمنة ومجانية للجميع. في ندوة اتحاد النقابات العالمي الأخيرة حول اللقاحات والأدوية، جادل جميع النقابيين الذين شاركوا فيها أن الصحة والأدوية واللقاحات لا يمكن أن تكون سلعاً تجارية، بل يجب أن تكون سلعاً اجتماعية، وأنه يجب إلغاء براءات الاختراع على الأدوية تماماً، في حين تم إرسال قرار الندوة إلى جميع المنظمات الدولية.

- تحسين المستوى المعيشي للعمالين والمتقاعدين :  
تففي الثروة الهائلة المنتجة اليوم لتلبية جميع الاحتياجات المعاصرة لجميع العمال والشعوب على وجه

الأرض. مع ذلك، فإن التناقضات بين العمال وقلة من أصحاب النفوذ تزداد مع ظهور الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الجديدة. أصدرت الحكومات تحت ستار الوباء تدابير جديدة مناهضة للعمال ضد الأجور والمعاشات التقاعدية وظروف عمل العمال. لقد ازداد الفقر والفقر المدقع والبطالة. سيؤدي غلاء الأسعار في الوقود والتدفئة والسلع الاستهلاكية إلى جعل جميع العمال وأسرهم في وضع أسوأ. نحن نطالب بتحسين فوري في مستويات المعيشة للعمال والمتقاعدين من خلال زيادة الرواتب والمعاشات، مع عقود عمل جماعية تضمن ظروف عمل لائقة، مع ضمان اجتماعي للجميع.

- حريات نقابية وديمقراطية :  
في الآونة الأخيرة، تم تقييد الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، حتى تتقبل الشعوب فشل الدول الرأسمالية في إدارة الوباء، وعدم الرد على الإجراءات الجديدة المناهضة للشعوب، وحتى لا ينظموا نضالهم ضد مشكلاتهم الحادة. القمع الذي تعرضت له الحشود العمالية والشعبية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا وغيرها، والإرهاب، والعنف من قبل القوى القمعية بحجة تدابير الحد من الوباء، التدابير الجديدة للحد من حق العمال في الإضراب، مراقبة النقابات وسيطرتها، اضطهاد النقابيين، يجب ألا يخف من معنويات العمال. كما أظهر التاريخ مراراً وتكراراً، فإن العمال والشعوب القدرة على إسقاط مضطهديهم، فهم الذين لهم الكلمة الأخيرة عندما يناضلون ويطلبون بطريقتهم منظمة وحاسمة.

القضاء على العنصرية والتمييز:

للتضامن ومساعدة الشعب الفلسطيني، جميع المناضلين بإظهار دعمهم العملي لإخواننا الفلسطينيين، الذين تعرضوا مؤخراً لعمليات توغل إسرائيلية جديدة.

- حق كل شعب أن يقرر بنفسه حاضره ومستقبله:

لعام آخر، تم إطلاق خطط وتدخلات إمبريالية جديدة ضد شعوب فلسطين وكوبا وأفغانستان، لصالح احتكارات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفائهم. نعرب بحزم وثبات عن تضامننا مع الشعوب المتضررة من الحروب والتدخلات الإمبريالية في سياق التنافسات الاقتصادية والجيوسياسية للدول القوية، ونعزز نضالنا من أجل السلام، من أجل حق الشعوب في أن تقرر بنفسها حاضرها ومستقبلها بدون تدخلات خارجية. يجب على المنظمات الدولية أن تلعب دورها في إنهاء التدخلات والعقوبات ضد سورية واليمن وفلسطين وكوبا وفنزويلا وأفغانستان. بعد النجاح في عقد ثلاثة مؤتمرات عالمية تضامنا مع شعوب فنزويلا وفلسطين وكوبا، مع عدد من الأحداث والأنشطة الأخرى، سيستمر العمل الأممي الثري لاتحاد النقابات العالمي وأعضائه وأصدقائه.

الزملاء والزميلات احتفلوا بـ 3 أكتوبر 2021 بأية طريقة تناسبكم. أنشروا للعمالين أن الأمل موجود في نضالاتنا. بأهمية وروح نضالية، دعونا جميعاً نستعد معاً متحدين للمؤتمر الثامن عشر لنقابات العمال العالمية. دمشق 2021/10/3 المكتب الإقليمي لاتحاد النقابات العالمي

يدعو اتحاد النقابات العالمي جميع العاملين للنضال معاً بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين من أجل مصالحهم المشتركة. تعزيز النضال المشترك ضد العنصرية وكرهية الأجانب، ضد التدخلات الإمبريالية التي تخلق موجات من اللاجئين والمهاجرين، من أجل ظروف معيشية كريمة للاجئين والمهاجرين، ولإنهاء الحروب الإمبريالية واستغلال العمال المحليين والأجانب.

- حماية البيئة:  
موقف الحركة النقابية الطبقة لاتخاذ تدابير مناسبة لحماية البيئة والعمال من الحرائق والفيضانات والزلازل والأعاصير والجفاف وما إلى ذلك، موقف ثابت. إن الافتقار إلى هذه الإجراءات ليس بالأمر الجديد، و هو مسؤول عن الكوارث الكبرى في البيئة وعن الضحايا الذين قضوا بعد كل كارثة طبيعية أو حالة طقس قاس. إن المسؤول عن عواقب الكوارث هو الرافض الإجرامي لتخصيص الموارد المادية والبشرية والمعدات لتدابير الحماية ولجعل البنية التحتية مناسبة، وليس تغير المناخ. يجب علينا نحن العمال، أن نكثف نضالنا من أجل اتخاذ تدابير فورية لحماية البيئة على أساس الاحتياجات المعاصرة من خلال الاستفادة من إنجازات العلوم والتكنولوجيا.

- التضامن العمالي:  
إن التعبير عن التضامن العمالي والأممية هو سلاح قوي للعمال والشعوب يضغط على أعداء الطبقة العاملة ويزرع الصداقة والدعم بين العمال ويجعلهم أقوى في نضالاتهم. يطالب اتحاد النقابات العالمي، بحملته



**يطالب اتحاد النقابات العالمي بحملته للتضامن ومساعدة الشعب الفلسطيني جميع المناضلين بإظهار دعمهم العمالي لإخواننا الفلسطينيين الذين تعرضوا مؤخراً لعمليات توغل إسرائيلية جديدة**

# العلاقة الروسية-التركية: «عيون مغلقة على اتساعها»!



يدرك أي نتائج للملف السوري أهمية وتأثير العلاقة الروسية-التركية على سورية، سواء الجوانب الإيجابية من تلك العلاقة أو الجوانب السلبية... وكانت هذه العلاقة قد أخذت منحى جديداً بإطار الرسمي من خلال مسار أستانا الذي ولد نهاية عام 2016.

ريم عيسى

منذ أن انطلق مسار أستانا، أصبح واضحاً أن التقارب الروسي-التركي بات مصدراً رئيسياً للقلق بالنسبة للغرب، وخاصة الولايات المتحدة التي لم تدخر أية فرصة لتقويض ما كان من الواضح أنه علاقة إستراتيجية تعمل خارج نطاق توازن القوى الدولي القديم، وضمن الجهود التي تصب في إرساء توازن دولي جديد. وقد امتدت أدوات الغرب المستخدمة في التأثير على هذه العلاقة على طيف واسع من الإجراءات بينها: اقتصادية وسياسية/دبلوماسية وعسكرية وإعلامية. في هذه المادة سنلقي نظرة سريعة على أمثلة من التغطية الإعلامية للأخبار بين رئيسي الدولتين، بوتين وأردوغان، في نهاية الشهر الماضي في سوتشي، في اجتماع استمر قرابة ثلاث ساعات دون أي مؤتمر صحفي بعد ذلك. وكانت هناك تصريحات منفصلة من الرئيسيين وتعليقات مقتضبة من مسؤولين آخرين، ولكن لم يتم التكلم بالتفصيل.

ورغم عدم وجود كثير من التفاصيل حول اللقاء، إلا أن التصريحات التي أطلقها الطرفان بعد لقائهما وخلالها، تحمل إشارات أولية على نقلة جديدة ضمن التفاهات الثنائية بما يخص سورية. وربما أهم من ذلك من وجهة النظر الأمريكية أن تلك التصريحات قد حملت توجهاً منسجماً أكثر حدة ضد الوجود الأمريكي في سورية. وكان لافتاً في هذا الإطار تصريح أردوغان عن ضرورة مغادرة الأمريكيين لسورية، وهو التصريح الأول من نوعه بهذه الحدة وبهذه المباشرة... إضافة إلى التصريحات التي تحدثت عن «مقاربة شاملة» للوضع السوري باتجاه حل سياسي شامل. هذه التصريحات، ورغم عموميتها، ورغم بقاء تعقيدات عديدة على رأسها الاحتلال التركي لمناطق من الشمال السوري، وكذلك استمرار وجود جبهة النصرة وتنظيمات أخرى مصنفة على قوائم الإرهاب، إلا أن الاتجاه العام للتصريحات الروسية والتركية، وربما على الخصوص غياب التفاصيل مع وضوح الاستهداف العام، تشير إلى أن البلدين ملتزمان بمواصلة العمل على العلاقات بينهما على مستوى إستراتيجي وبعيد المدى، وأن إنهاء أي خلاف حول الشأن السوري بات ضرورة ملحة للمضي قدماً.

## جولة في الصحف الغربية

قبل الاجتماع، اقترح مقال في وكالة أسوشيتد برس أن تركيا تتجه إلى روسيا «بعد أن خيبت المحادثات مع بايدين أمالها»، في إشارة إلى المحادثات بين بايدين وأردوغان خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أشار المقال إلى أن خيبة الأمل هذه هي السبب في أن الرئيس التركي «سيسعى إلى توثيق العلاقات مع روسيا».

واستمرت مقالات أخرى بعد الاجتماع بالخطاب نفسه؛ ففي مقال نشرته بلومبرج، فإن أول شيء يقوله الكاتب هو: «قد لا يكون للزعيم التركي مكان يلجأ إليه سوى موسكو الآن بعد أن أحرق جسوره مع واشنطن».

ويصور المقال الاجتماع الذي عقد قبل بضعة أيام على أنه «الخطوة التالية في انفصال تركيا عن التحالف المتهاك مع الولايات المتحدة».

وبطريقة ما، يخلص الكاتب إلى أنه «لم يتم التوصل إلى قرارات هامة» (بعد اجتماع سوتشي)، على الرغم من وجود الكثير من التكتم من كلا الجانبين. وفي نهاية المقال، يقرر الكاتب أن روسيا حصلت على الحصة الأكبر من هذا اللقاء، بينما خرجت تركيا في النهاية خاسرة، ولم تحصل على أي شيء قابل للقياس، وفي الوقت نفسه خسرت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. في مقال للمجلس الأطلسي يحلل أربعة محللين اللقاء الأخير بين بوتين وأردوغان، حيث يصور أحد المحللين أن العلاقة تحركها «العلاقات المتدهورة بين أنقرة والغرب» و«ابتعاد أردوغان عن الغرب». ويرى محلل آخر، وهو جيمس جيفري، أن أهمية الاجتماع الأخير مدفوعة بغياب الدعم الأمريكي، الذي كان قد عزز تركيا في السابق. يقول جيفري إن «وقف إطلاق النار في إدلب نتج عن الدبلوماسية الأمريكية التي تدعم العمليات العسكرية التركية والإسرائيلية في سورية، ومن خلال إبقاء القوات الأمريكية

هناك، للضغط على روسيا والأسد من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع». أشار مقال آخر في «المونيتور» إلى أن المحرك الرئيسي لعلاقة تركيا مع روسيا هو «عملية موازنة [تقوم بها تركيا] بين روسيا والولايات المتحدة»، وأن العامل الرئيسي في الاجتماع الأخير بين أردوغان وبوتين هو فشل «جهود أنقرة لتعزيز مكانتها في حلف شمال الأطلسي وفشلها في إصلاح العلاقات مع واشنطن».

كما رأت وسيلة الإعلام البريطانية «فاينانشال تايمز» أن التوترات بعد فشل الاجتماع بين بايدين وأردوغان خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة عامل مهم في التقارب الروسي-التركي. كما وصف كاتب المقال روسيا بأنها «حليف المصلحة العرشي» لتركيا.

كما أن صحيفة «جيروزاليم بوست» «الإسرائيلية» كانت لديها الفكرة نفسها، على الرغم من الإشارة إلى أن «التحرك التركي نحو روسيا لا يحدده فقط تراجع علاقات أنقرة مع واشنطن». ويشير المقال إلى أن أحد العوامل الدافعة هو موقع تركيا في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بتجنب الانعزالية الإقليمية، وهو ما يفسر جهودها للتواصل «مع الإمارات العربية المتحدة ومصر، ولا سيما إسرائيل». ومع ذلك، يخلص المقال إلى أن «جهود أنقرة المستمرة في هذا المجال، وابتعادها المتزايد عن واشنطن، وتحركاتها اتجاه روسيا ومعارضتها المباشرة لأقرب حلفاء إسرائيل الإقليميين والناشئين تعني أنه من غير المرجح حدوث تقارب وشيك بين تركيا وإسرائيل، وأن الجهد المفرط اتجاهها غير مجد وربما غير مستصوب في المستقبل المنظور». كل هذا يمكن تلخيصه بعنوان مقال جيروزاليم بوست: «العلاقات المتنامية بين تركيا وروسيا هي مصدر قلق لإسرائيل».

من المثير للانتباه  
فعلاً كيف يتعاطى  
الإعلام الغربي  
بشكل منضبط جداً  
وموحد مع العلاقة  
التركية الروسية

**Eyes wide shut**  
بشكل عام، تحاول وسائل الإعلام الغربية والأمريكية، ومعها وسائل إعلام سورية محسوبة على الطرفين المتشددتين، تحاول تصوير الأمر برمته على أنه توجه من قبل تركيا إلى روسيا بعد أن «رفضتها» الولايات المتحدة أو «خاب أملها» فيها، كما لو أن هذه العلاقة هي شيء حدث مؤخراً أو حادثة عابرة، أو الأهم من ذلك، أنها علاقة مدفوعة بسلوك أمريكي، وأن روسيا بالنسبة إلى تركيا هي خيار ثانٍ أو ملاذ أخير، أو أنها بالأحرى مجرد وسيلة تكتيكية تستخدمها تركيا لابتزاز الولايات المتحدة. وبالرغم من أنه لا يمكن نفي محاولات الابتزاز التركية أو محاولة اللعب بين القوتين العظيمين، ولكن اختصار الأمر بهذه النقطة ذات الطابع التكتيكي هو إغفال للاتجاه العام الإستراتيجي الذي تسيطر وفقه الأمور، والذي من الواضح أنه ليس مرضياً لا للغرب ولا للمتشددين من الأطراف السورية. من المثير للانتباه فعلاً كيف يتعاطى الإعلام الغربي بشكل منضبط جداً وموحد مع العلاقة التركية الروسية، فهو يصر على النظر إلى الموضوع من وجهة النظر «التكتيكية»، ويصر في الوقت نفسه على إغفال جوهر المسألة، أي جانبها الإستراتيجي بعيد المدى... فمن عادة الإعلام الغربي أن يناقش على الأقل احتمالات الأبعاد الإستراتيجية، ولكنه في حالة العلاقة التركية الروسية، ووفقاً لما استطعنا متابعتها من إعلام غربي، يرفض حتى طرح هذه الاحتمالات أو التفكير بها... وهذا بحد ذاته مؤشر على مدى فهم الغرب لأبعاد تلك العلاقة بالمعنى الإستراتيجي... تترجم قنوات الأفلام عنوان الفيلم الأمريكي الشهير Eyes wide shut إلى العربية: «عيون مغلقة على اتساعها»، والمقصود هو العيون المفتوحة بشدة أمام مشهد واضح ترفض أن تراه وترفض أن تصدقه... يبدو أن عيون الإعلام الغربي اتجاه العلاقة الروسية التركية، هي «عيون مغلقة على اتساعها»...

# خُط الغاز «العربي»...



أضعاف حاجة لبنان... وبعد ذلك يقال لنا إن مصر ستصدر الغاز إلى لبنان لـ«مساعدته على حل أزمة»ه، والأولى -والحال ما هي عليه- أن تلتفت الحكومة المصرية لإيجاد طرق لصد عجزها الداخلي بدل أن تشتغل كواجهة لقيام «الشركاء الأجانب» بتصدير غازها!

## كهرباء أردنية... ولكن من المالك؟

● ارتفع الدين العام الأردني خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي ليصل إلى 38,1 مليار دولار، وهو ما يكافئ 85,9% من الناتج المحلي الإجمالي.

● 20% من هذا الدين، أي حوالي 7,62 مليار دولار، هو دين على «شركة الكهرباء الوطنية» الأردنية. ولفهم صحيح لكيفية عمل قطاع الكهرباء في الأردن لا بد من الإشارة إلى أن شركة الكهرباء الوطنية التي تتحمل هذا الدين الضخم تمتاز بخاصتين فريدتين: 1- هي شركة الكهرباء الحكومية الوحيدة في الأردن، وهي في الوقت نفسه شركة الكهرباء الوحيدة الخاسرة، في حين إن كل شركات الكهرباء الخاصة العاملة في الأردن هي شركات رابحة. 2- لا تعمل هذه الشركة في توليد الكهرباء، وإنما وظيفتها هي النقل والتحكم الكهربائي وشراء الكهرباء المنتجة من الشركات الخاصة وإعادة بيعها للمستهلكين... أي أن هناك في الأردن نمطاً فريداً وعجيباً من خصخصة الكهرباء، حيث

بطريقة ملففة ضمن الحوار المشار إليه آنفاً: «صادرات الغاز نابعة من الأراضي المصرية، ولكن قد يكون المالك لها الشركاء الأجانب». إضافة إلى كلام الوزير فإن الأرقام تقول إن مصر بهذا المعنى هي مستورد صاف للغاز الطبيعي، المصري وغير المصري! أي أنها «والى جانب ما تستورده من غاز من الكيان عبر خط عسقلان العريش» فإنها تشتري ما ينقصها من احتياجات داخلية من «الشركاء الأجانب» العاملين على أراضيها، وهذا النقص يصل إلى 15,5 مليار متر مكعب سنوياً.

● ولكي نتمكن من تبين معنى هذا الرقم الذي تشتريه مصر سنوياً من «الشركاء الأجانب» لتستكمل احتياجات استهلاكها الداخلي، فسنعقد المقارنات التالية: أولاً: يشكل هذا الرقم 25,8% أي حوالي ربع استهلاك مصر من الغاز، أي أن مصر تشتري ربع استهلاكها الداخلي من الغاز من «شركاء أجانب». ثانياً: يشكل هذا الرقم 22% من إجمالي ما ينتج من غاز «نابع من الأراضي المصرية». ثالثاً: وضحنا في مادة سابقة أنه بافتراض أن لبنان تريد سد كامل عجزها الكهربائي والوصول إلى 24 ساعة وصل كهربائي يومياً باستخدام الغاز فقط، فإنها ستحتاج بين 1,6 و2,3 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً «وسطياً» 1,95 مليار متر مكعب». أي أن حاجة مصر من الغاز التي تشتريها من «الشركاء الأجانب» سنوياً لأغراض الاستهلاك الداخلي هي وسطياً 8

على السطح، يجري تقديم النسخة الحالية من المشروع المسمى «خط الغاز العربي»، على أنها اتفاق بين مجموعة حكومات عربية هي: مصر، الأردن، سورية، ولبنان، ومع احتمال مخططات لتشغيل العراق من باب الكهرباء... ولكن هذا على السطح فقط، لأن المشهد مختلف تماماً لمن يريد البحث في ما هو أعمق...

## مركز دراسات قاسيون

هو 7 مليار قدم مكعب يومياً، حصة الحكومة المصرية منها هي 4,5 مليار. الاستهلاك الداخلي اليومي في مصر هو 6 مليار قدم يومياً... أي أن الحكومة المصرية تستهلك كل ما تنتجه من غاز، وتشتري إضافة له 1,5 مليار قدم مكعب من الغاز يومياً من «الشركاء الأجانب».

● كنا قد بينا في مقالين سابقين (1، 2)، أن مصر قد صدرت العام الماضي 1,8 مليار متر مكعب من الغاز، في حين أن الفائض الفعلي بين الإنتاج والاستهلاك كان 0,7 مليار فقط، وبيننا أن هذا الفائض بالكاد يفي بحاجة لبنان وحدها، وأن الفارق بين رقم التصدير ورقم الفائض (1,1 مليار متر مكعب) هو على الأرجح غاز «إسرائيلي» جرت إعادة تصديره عبر مصر، «إما بحالته الطبيعية أو بعد إرسالته».

● نضيف هنا، وبناء على تصريحات وزير البترول المصري الأسبق، أنه من التضييل اعتبار الدولة المصرية مُصدراً -وإن متواضعاً- للغاز؛ وهذا ما يقوله الوزير

نشرت قاسيون خلال الأسابيع الماضية مجموعة مقالات ودراسات حول خط الغاز «العربي»، «يمكن العودة لها عبر الروابط: 1، 2، 3، 4، 5». نتابع في هذه المقالة دراسة جانب آخر من المسألة نفسها، والذي يمكن اختصاره بالسؤال التالي: ما هو الدور الفعلي لحكومتى مصر والأردن في هذا المشروع، وذلك بالتناسب مع الشركات الخاصة المحلية والأجنبية العاملة في مجالي الغاز والطاقة، في كل من البلدين؟

## غاز مصري... ولكن من المالك؟

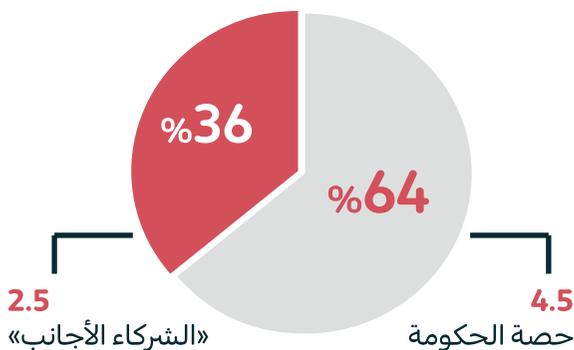
● وفقاً لوزير البترول المصري الأسبق أسامة كمال، في حديث له مع موقع إلكتروني بلس: «لا تمتلك مصر كل ما تنتجه من الغاز، إذ تبلغ حصة الحكومة ثلثي ما ينتج فقط، والثلث الأخير يملكه الشركاء الأجانب، وهم الشركات الأجنبية المنقبة». ● الإنتاج الإجمالي لمصر من الغاز الطبيعي

## حاجة مصر من الغاز التي تشتريها من «الشركاء الأجانب» سنوياً لأغراض الاستهلاك الداخلي هي وسطياً 8

أضعاف حاجة لبنان

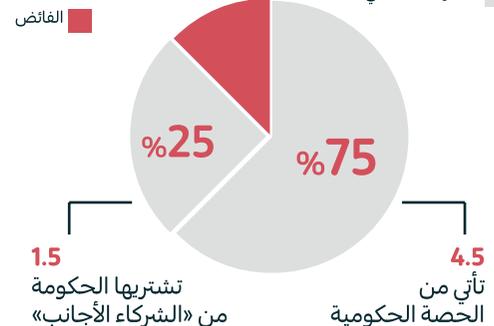
## الإنتاج المصري من الغاز

(مليار قدم مكعب يومياً)



## الإنتاج والاستهلاك الداخلي

(مليار قدم مكعب يومياً)



# الحكومات مجرد واجهات!

اصحاب هذه المخططات قد توقعوا مسبقاً حصول الدمار الذي عم المنطقة بشكل ممنهج

التحول إلى مُصنِّر للكهرباء هو قطعاً ليس الأردن كبلد، وليس الأردن كحكومة، ولكن مجموعة شركات خاصة يصعب تعقب من هم مالكوها الفعليون. وأهم من ذلك أن الشريك والرابع الأساسي في هذه العملية تكشفه حقيقة أن 88% من عملية توليد الكهرباء في الأردن، وكما أشرنا في [مقال سابق](#)، تتم باستخدام طاقة أولية مستوردة. وكنا قد بينا أن هنالك تطابقاً شبه كامل بين الرقم الذي تدفعه الأردن سنوياً لاستيراد الطاقة الأولية المخصصة لإنتاج الكهرباء «حوالي 686 مليون دولار»، وبين القيمة التقديرية لثمن الغاز الذي تستورده الأردن سنوياً من «إسرائيل» «حوالي 666 مليون دولار».

كما هو حال الغاز المصري، تظهر الحكومة الأردنية في مسألة الكهرباء بوصفها واجهة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، بل وتدفع هي نفسها «من جيوب الأردنيين طبعاً» تكاليف هذه العملية، تاركة أرباحها للشركاء «المحليين» و«الأجانب»... وكل ذلك ضمن رعاية وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي...

بالربط مع جملة المقالات السابقة، يصعب أن يرى المرء كل هذه المعطيات دون أن يتساءل عن علاقة الكيان المحتل بالمشروع ككل، ليس من باب «اغتنام الفرصة التاريخية» الإنية فحسب، بل ومن باب التحضير لها أيضاً...

نجاحات في اجتذاب استثمارات جديدة من القطاع الخاص في الكهرباء ثم تبع ذلك اختلالات اقتصادية كلية تتعلق بالاستدامة المالية وتراكم الدين... وهذه المفارقة التي يتحدث عنها البنك الدولي بطريقة التقافية كعادته، هي ذاتها التي تحدثنا عنها أنفاً: حيث النجاح والأرباح هي من نصيب الشركات الخاصة، والخسائر هي من نصيب الحكومة والشعب الأردني.

● بالعودة إلى جوهر المسألة التي نناقشها، فإن استهداف رفع الاستطاعة المركبة في الأردن إلى أرقام تفوق بمراحل حاجة الاستهلاك الداخلي، وعلى حساب الحكومة وتالياً الشعب الأردني - وكما يتضح مما سبق - هو أمر مخطط له منذ سنوات طويلة، ولكن لماذا؟

● من بدأ عام 2007 بمخططات رفع الاستطاعة المركبة في الأردن لتحويلها نحو التصدير، رفعها على أساس معرفته بأن هنالك ارتفاعاً سيجري في الطلب الإقليمي على الطاقة الكهربائية. وإذا عدنا إلى ذلك التاريخ، فإن سورية ولبنان والعراق لم تكن تعاني من أزمات كبرى في الطاقة الكهربائية. أي أن أصحاب هذه المخططات قد توقعوا مسبقاً حصول الدمار الذي عم المنطقة بشكل ممنهج، أو أنهم في أحسن الأحوال استفادوا من «الفرصة التاريخية» للتدمير الممنهج الذي جرى بعد ذلك...

● في جوهر الجوهر، فإن من يستعد



● لإلقاء الضوء أكثر على عملية «التضليل» التي يتحدث عنها العجامة، لا بد من الإشارة إلى أنها بدأت منذ عام 2007 تحت مسمى «الإصلاح» ضمن خطة من 15 عاماً بتوصية من صندوق النقد الدولي، والذي طرح مؤخراً خطة جديدة لـ «إصلاح التشوهات» تمتد على ثلاثة أعوام من 2021 إلى 2024 وتتضمن إعادة تعريف الشرائح الكهربائية وأسعارها ضمن هدف هو «إعادة توجيه الدعم لمستحقيه». وليس على القارئ السوري أن يستغرب التعبير الذي استخدمته أيضاً الحكومات السورية، لأن المعلم والمشرف واحد في كل هذه الأنظمة وهو صندوق النقد والبنك الدوليان اللذان يوزعان وصفاتهما على حكوماتنا.

● الملفت، وربما المثير للسخرية، هو تفاجؤ صندوق النقد والبنك الدوليين بالنتائج التي خططا للوصول إليها... وفقاً [للصحيفة رهام زيلان](#): «قال البنك الدولي اليوم [2021/5/29] إن قطاع الكهرباء في الأردن يشكل مفارقة من حيث الإصلاحات، حيث حقق في السابق

يجري توزيع الأرباح والخسائر بشكل ثابت: الشركات الخاصة تأخذ الأرباح، والشركة الحكومية تأخذ الخسائر.

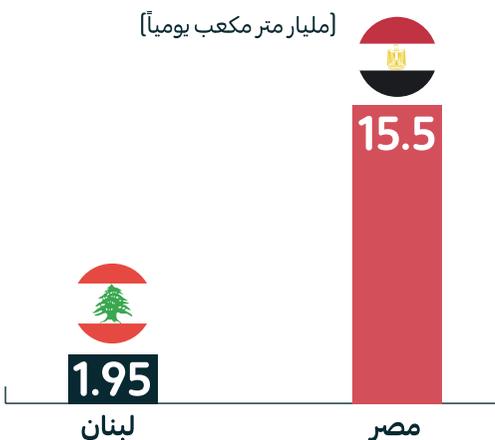
● يفسر المهندس فراس العجامة - وهو النائب الأردني وعضو لجنة الطاقة النيابية - هذه الخسارة في لقاء تلفزيوني بتاريخ 2021/7/28 على قناة رؤيا الأردنية. يقول العجامة: «تم تضليل الحكومة الأردنية عبر شركات ودراسات بالقول إن الأردن سيحتاج عام 2020 إلى 5000 ميغا واط من الكهرباء. تم توقيع اتفاقات جائرة على موازنة الدولة والآن يريدون تدفيعها للمواطن». ويتابع: «ندفع سنوياً 380 مليون دينار أردني [536 مليون دولار] استطاعة؛ بند اسمه استطاعة»، ويشرح عبر مثال فيقول: «إذا كانت عندك شركة طاقة وأنا [الحكومة] موقع معك عقد. يمكنك أن تعطيني 200 ميغا واط، وأنا غير قادر على أن أأخذ منك إلا 100، مع ذلك علي أن أعطيك ثمنها [ضمن 200]، سواء أخذت أم لم أأخذ. وبعض هذه الاتفاقيات يمتد حتى عام 2047».

تظهر الحكومة الأردنية في مسألة الكهرباء بوصفها واجهة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي



حاجة لبنان ومصر الوسطية من الغاز لسد العجز في الاستهلاك الداخلي

[مليار متر مكعب يومياً]



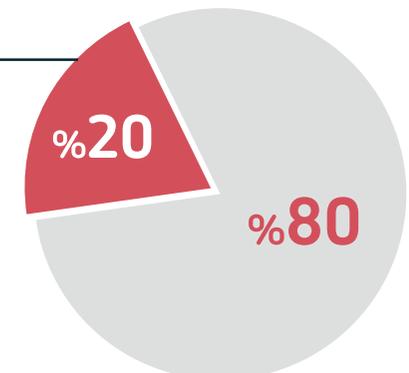
الدين العام الأردني

[%]

7.6 مليار دولار

ديون شركة الكهرباء الوطنية

تدفع الحكومة الأردنية سنوياً 380 مليون دينار أردني [586 مليون دولار] تحت بند استطاعة





# إنهاء دعم الأسمدة وتقليص دور المصرف الزراعي التعاوني



«سعرًا ونوعًا وكماً ومصدراً»، بما يحقق لهؤلاء أعلى هوامش ربح احتكارية ممكنة، وحتى المحروقات لم تعد استثناءً بذلك، فالكميات المخصصة بالسعر «المدعوم» للعمليات الزراعية غير كافية على الإطلاق، مما يضطر المزارعين للجوء إلى السوق السوداء لتأمين احتياجاتهم الزراعية بسعرها المرتفع.

إن إنهاء دور المصرف الزراعي التعاوني على مستوى عمليات شراء وبيع وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، بالرغم من كل الملاحظات التي يمكن أن تساق حول هذا الدور، واقتصار مهامه على عمليات الإقراض، بحسب الخطة «الطموحة» أعلاه، يعني وبكل وضوح ليس تقليصاً لدور المصرف الزراعي فقط، بل قضم جزء جديد من الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، من ضمن مسيرة تقليص الدعم الجارية والمستمرة على كافة القطاعات، وخاصة الإنتاجية منها، المتوافقة مع السياسات الليبرالية المتبعة، أي ترك هذا القطاع تحت رحمة كبار حيتان السوق والفاسدين، نهياً واستغلالاً، ليس على مستوى تأمين مستلزماته فقط، بل وعلى مستوى تسويق وتوزيع وبيع منتجاته ومحاصيله، وهو ما يكرس المزيد من تحكم وسيطرة كبار الحيتان على القطاع الزراعي وإنتاجه «النباتي والحيواني»، وهؤلاء لا يعينهم تأمين الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من منتجاته، أو ارتباط حجم هذا الإنتاج بالاقتصاد الوطني، بل لا يعينهم بقاء هذا القطاع الإنتاجي من عدمه، فما يعني هؤلاء هو جني الأرباح الاستغلالية والمزيد منها، ولو كان ذلك على حساب المزارعين والمستهلكين والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية.

الرائج» تم تحييد دور المصرف الزراعي على مستوى جزء من مهامه التدخلية بما يخص «دعم» الأسمدة، أو غيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفيرها.

وبعبارة أخرى أكثر وضوحاً، فقد تم تقليص دور المصرف الزراعي إلى هذا المستوى، ليتم استكمال ابتلاع هذا الدور تبعاً من قبل حفنة من كبار حيتان السوق ولمصلحتهم، طبعاً على حساب المزارعين والإنتاج الزراعي والمستهلكين والاقتصاد الوطني ككل.

أما عن دور المصرف على مستوى مهام «دعم» الزراعة فسيقتصر على ما يقدمه من قروض للمزارعين من الآن فصاعداً، وذلك بحسب ما نص عليه القانون: - القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والمهن والحرف والصناعات والخدمات المرتبطة به أو بمنتجاته- تشجيع الادخار- تقديم جميع الخدمات والتسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها وأشكالها.

وبهذا الصدد، فقد سبق أن أكد مدير عام المصرف بتاريخ 2021/6/1 لوكالة سانا: أن «الحكومة تعمل على إيجاد آليات جديدة للاستمرار بدعم القطاع الزراعي والفلاحين، مبيناً أنه تم منذ بداية العام الجاري الإعلان عن خطة طموحة للإقراض في المصرف، تم بموجبها تحديد حجم المبالغ المخطط إقراضها ضمن الخطة التسليفية بقيمة إجمالية تقدر بـ 50 مليار ليرة سورية».

## تحت رحمة كبار الحيتان

من المعلوم أن جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي، المنتجة محلياً أو المستوردة، مسيطر عليها من قبل حفنة من كبار التجار والمستوردين، متحكمون بها

تم الإعلان عن إلغاء الدعم على الأسمدة مطلع حزيران الفائت واعتماد البيع «بسرر التكلفة» من قبل المصرف الزراعي، وذلك استناداً لتوصية اللجنة الاقتصادية وموافقة الحكومة عليها بذلك الحين.

## عاصي اسماعيل

ما بين 10 و15% وذلك بهدف تأمين استرجار المادة للفلاحين».

أما الجديد بموجب التعميم الأخير، فهو في عبارة «السعر الرائج»، أي إنهاء دور المصرف الزراعي، حتى على مستوى هذا الفارق السعري البسيط الذي قد يستفيد منه المزارع، والذي تم اعتباره نوع من «الدعم» على ما يبدو، لكن الواضح أنه لم يعد هناك من مبرر لدور المصرف الزراعي في توفير الأسمدة بسعرها الرائج، فهو متوفر عبر حيتان السوق والمتحكمين به بهذا السعر سلفاً.

## المصرف الزراعي للإقراض فقط

أجاز قانون المصرف الزراعي التعاوني الصادر بالمرسوم التشريعي 30 لعام 2005، بموجب المادة 3 منه: «أن يقوم بعمليات شراء وبيع وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بنفسه، أو بالمشاركة مع غيره، أو بالوساطة نقداً أو إقراضاً».

وهذه «الجوازية» المنصوص عنها قانوناً عبارة عن دور تدخل إيجابي لمصلحة المزارعين والقطاع الزراعي، وبالتالي المستهلكين اقراضاً، وهو ما كان يتم خلال السنوات السابقة نسبياً، وإن بشكل جزئي ومحدود، «البذار- الأسمدة- الأعلاف- المبيدات الزراعية- الأدوية البيطرية- شبكات الري بالتنقيط- استيراد الأبقار...» ومع ذلك بدأ تقليص هذا الدور تبعاً وصولاً لإنهاء هذا الدور التدخل الجوازي. فبين عبارتي «سعر التكلفة» و«السعر

وبتاريخ 2021/10/1 صدر تعميم من قبل المصرف يقضي بإيقاف بيع الأسمدة بالسعر «المدعوم»، واعتماد البيع «بالأسعار الرائجة».

الأثار السلبية لإنهاء الدعم على الأسمدة بشكل كلي تتشابه مع الكثير غيرها من مسببات تراجع الإنتاج الزراعي «النباتي والحيواني» وصولاً لإنهاكه، وربما مع نية مبيته بوقف هذا الإنتاج بشكل نهائي، أو استكمال إمكانات التحكم به بالحد الأدنى، عسى ولعل تكتمل حلقات خنقه، بما في ذلك إمكانية استبدال ما يوفره على مستوى الاحتياجات المحلية عبر الاستيراد، وبذلك تتحقق آماني ورغبات كبار حيتان النهب والفساد.

## سعر التكلفة والسعر الرائج

الخطوة التي تم الإعلان عنها مطلع حزيران الماضي كانت تتضمن إنهاء الدعم عملياً، لكن ربما مع فرصة ضئيلة للاستفادة من الفارق السعري مع السوق، وهذا ما تضمنته عبارة «سعر التكلفة» في حينه افتراضاً. ففي تصريح لوكالة سانا بتاريخ 2021/6/1، أوضح مدير عام المصرف الزراعي «أن تسعير الأسمدة في القرار الصادر وفقاً لتوصية اللجنة الاقتصادية تم بناء على التكلفة الحقيقية الواردة إلى المصرف مع إضافة تكاليف الشحن وأجور العتالة والعاملين، مبيناً أنه تم التسعير أيضاً دون أي هامش ربح وبأقل من السعر الرائج بمعدل

# زيت عباد الشمس حلقة استغلال قديمة جديدة



باتت إمكانية توفير بعض المواد الأساسية أمراً بغاية الصعوبة في الأسواق، وهذا كان حال المواطن مع مادتي السكر والزيت النباتي.

## ناديت عيد

فمادة السكر أعلن خلال الفترة الماضية عن توفرها في صالات السورية للتجارة وبسعر 2200 ليرة سورية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها مع ندرة توفرها في الأسواق، وحتى في صالات السورية للتجارة، فقد اقتصر توزيعها على بعضها فقط. وحكاية مادة الزيت النباتي أيضاً كانت مشابهة في بعض جوانبها لمادة السكر، وخصوصاً بالطرق المقترحة لمعالجة مشكلتها، التي تؤدي في نهاية المطاف لتفاقمها! فأسعار المادة باتت مرتفعة جداً مع ندرة توفرها في الأسواق، طبعاً مع اندام توزيعها من خلال البطاقة الذكية، التي قيل إنها ستدرج فيها بداية شهر آذار 2020 كواحدة من المواد التموينية المدعومة، والتي لم تبصر النور حتى يومنا هذا!

## وعود لم تبصر النور

إذا ما رصدنا التصريحات الحكومية مؤخراً عن مادة الزيت النباتي فقط نلمس مدى التخطئ والتناقض الواضح. فخلال دورة توزيع أشهر «شباط- آذار- نيسان» كشف معاون مدير المؤسسة السورية للتجارة عن كميات كبيرة من الزيت النباتي ستصل إلى سورية، مرجحاً توزيعها عبر البطاقة الذكية خلال شهر آب، والنتيجة أنه وصلنا لبداية شهر تشرين الأول ولا جديد بموضوع التوريدات المنتظرة! أما إذا نظرنا لواقع الأسواق، فالمادة إن

وجدت فسعرها قد وصل لحدود الـ 11 و 13 ألف ليرة سورية، والسبب حسب تصريحات نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها يوم 6 تشرين الأول «احتكاره من قبل المستوردين الذين يعدون على أصابع اليد، مكملاً، أن المستوردين محتكري مادة الزيت في المستودعات بانتظار وصول كميات مستوردة جديدة لبيعها جميعها بسعر جديد، عقب ارتفاع أجور الشحن عالمياً، منوهاً أن الزيت المخزن في المستودعات مستورد وفق سعر الصرف 1250 ليرة سورية، كما أكد أنه سيجتمع مع وزير التموين لي طرح فكرة التدخل الإيجابي كما حصل مع مادة السكر».

وبحال طبع التدخل الإيجابي، من المؤكد أن سيناريو مادة السكر سيعاد بنسخته الجديدة مع الزيت النباتي، أي سيتم تثبيت سعر المادة بشكله الحر ليلتفع الحديث الخلمي عن المدعوم، كما حصل بمادة السكر.

فالفائض حسب التصريحات متوفر بشكل كبير، ومع ذلك فتوزيعه عبر البطاقة الذكية متوقف، ويتم بيعه في الأسواق بسعره الحر! والجديد في موضوع مادة الزيت النباتي، وآخر ما حرر بيوم 7 تشرين الأول الحالي، هو تصريح «الشركة الرباعية للصناعات الزراعية» المنتجة لزيت بروتينا وتينا» عن الحديث اليومي مع السورية للتجارة لتصنيع الزيت عبر الشركة لصالح السورية للتجارة، لتباع عبر البطاقة الذكية، مع التأكيد أنه سيتم ذلك قريباً وبانتظار تمويل وتأمين القطع الأجنبي لاستيراد المواد الأولية من «زيت

خام- زيت دوار الشمس الخام- والبذور الزيتية».

## القطاع الخاص رغم وجود الحكومي!

إذا ما غصضنا النظر عن خبر استيراد المواد الأولية من زيت خام... إلخ، فما لا يمكن السكوت عنه هو الآلية المزمعة بين الشركة الرباعية «المنتجة لزيت بروتينا وتينا» والمؤسسة السورية للتجارة. فالخطة استبعدت دور شركات الزيوت الحكومية، مثل: «شركة زيوت حماة»، رغم توفر الإمكانيات لدى هذه الشركة، من الناحية الإنتاجية وتوفر الخبرات أيضاً، خلال السنوات الماضية وحتى اليوم!

فبداية العام الحالي، بين مدير عام شركة الزيوت بحماة، لوكالة سانا، المباشرة بتركيب خط حلقات بقيمة 200 مليون ليرة تم نقله من معمل عين التل في حلب، مما سيزيد من الطاقة الإنتاجية للمعمل بنحو 100 طن من بذور القطن يومياً.

كما تم التعاقد مع شركة الزيوت بداية العام الحالي لتوريد زيت بذور القطن للسورية للتجارة، ليتم توزيعه على المواطنين عبر البطاقة الذكية بدلاً من زيت عباد الشمس. وصرح مدير عام شركة زيوت حماة يوم 18 حزيران 2020: «أدخلنا خط إنتاج جديد إلى المعمل للمساعدة في تحسين جودة الزيت المستخرج من بذور القطن وإزالة الرائحة التي كان يتصف بها سابقاً، مشيراً إلى أن طاقة الإنتاج تتراوح بين 2,5-3 أطنان يومياً من الزيت المكرر، كما أن الكمية التي تم طرحها في السوق لغاية اليوم بلغت 465 طناً زيتاً مكرراً».

فما الداعي من فتح باب التعاقد مع القطاع الخاص، خصوصاً أن إمكانيات شركة الزيوت

الحكومية، سواء كانت بكم الإنتاج أو بإمكانات خط الفارزات، القادر على تكرير جميع أنواع الزيوت الخامية، متوفرة. فمن الواضح أن مصالح القلة تغلب دائماً على المصلحة الوطنية العامة.

## إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي!

كوننا بلداً زراعياً، وإمكانية زراعة عباد الشمس متوفرة، وعلى نطاق واسع، فهل الصعوبة البالغة لهذه الدرجة لاستعادة دورنا الزراعي والإنتاجي أيضاً، بدلاً من عمليات الاستيراد التي يتحمل المواطن والاقتصاد الوطني أعباءها؟

فمن المفترض أن هناك إمكانية كبيرة لتحقيق اكتفائنا الذاتي من الزيوت بمختلف أنواعها، لكن المشروط بالمقابل بتقديم الدعم الحقيقي للمزارعين، من محروقات وبذار وسماد ومبيدات... إلخ من بقية مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار لمعامل الدولة المنتجة، عبر دعمها الحقيقي وليس الخلمي، مما يوفر الاضطرار للجوء إلى عمليات استيراد المواد الخام أو الجاهزة بالقطع الأجنبي، وتوفير أجور الشحن التي باتت مرتفعة عالمياً، ناهيك عن ذرائع رفع الأسعار بحجة العقوبات والحصار الاقتصادي، وإلا فسيبقى شعار «إحلال بدائل المستوردات» شعار مرفوع بلا جدوى، لتبقى مصلحة الحيتان والمتنفذين فوق كل مصلحة وطنية!

فلا مشكلة بالنسبة لهذه القلة الجشعة والناهبة بالاستمرار بتدمير الإنتاج والقطاعات الزراعية والصناعية، طالما أن ذلك يضمن استمرار توحشهم بالحصول على المزيد من الأرباح على حساب المواطن والإنتاج والاقتصاد الوطني.

هناك إمكانية كبيرة لتحقيق اكتفائنا الذاتي من الزيوت بمختلف أنواعها لكن المشروط بالمقابل بتقديم الدعم الحقيقي للمزارعين بالإضافة لمعامل الدولة المنتجة

# مشروع القانون المالي للوحدات الإدارية.. لا مركزية في الجباية فقط



بدأ مجلس الشعب بمناقشة مشروع القانون المالي الجديد للوحدات الإدارية بتاريخ 2021/10/3، وذلك خلال جلسته السادسة من الدورة العادية الرابعة للدور التشريعي الثالث.

■ عادل إبراهيم

وبحسب ما ورد على موقع مجلس الشعب بنفس التاريخ أعلاه: «أكد عدد من السادة الأعضاء: أن المشروع عصري وحديث، ويسهم في تطبيق اللامركزية وتفعيل عمل الوحدات الإدارية وتعزيز إمكاناتها وإيراداتها بالشكل الصحيح لتحقيق أهدافها الخدمية والتنمية». وقد وافق المجلس على عدد من مواد مشروع القانون المذكور.

وقد تابع المجلس مناقشة مشروع القانون المالي الجديد خلال جلسته بتاريخ 2021/10/4، ووافق بالأكثرية على عدد من مواد المشروع، وعلى إحالة مادتين منه بعد نقاش مستفيض لهما إلى لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية، التي أعدت المشروع، لدراستهما مجدداً، وإعادة صياغتهما وإعداد التقرير اللازم بشأنهما.

## مركزية ولا مركزية

مما رشح عن مشروع القانون، بحسب وكالة سانا، أن المادة الرابعة منه تبين أن: «حصة الوحدات الإدارية من «ضرائب الدخل المختلفة، وضريبة ريع العقارات والعرضات، ورسوم وسائط النقل، والمرافق، والضرائب على البضائع المستوردة، ورسوم الاستهلاك على المواد المشتعلة والتخزين، والإعلان، والتبغ، ورخص استثمار المناجم والمقالع وثروات الغابات، وأسعار دخول المتاحف والقلاع الأثرية» المنصوص عليها في القوانين النافذة من جميع الجهات المعنية تُحول إلى حساب وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتوزع بقرار من الوزير».

وتتوزع حصة الوحدات الإدارية من الضرائب والرسوم بناءً على المادة أنفة الذكر بحيث تكون: «65% للوحدات كافة وفقاً لعدد السكان في قيود السجل المدني أو إحصائية المكتب المركزي للإحصاء أيهما أعلى بالتنسيق مع مجالس الوحدات الإدارية من حيث عدد السكان، و12% لمدينة دمشق، و12% للوحدات ذات الصفة التنموية، وتحدد هذه الوحدات بقرار من مجلس الوزراء». «وتكون حصة مدن الموانئ البحرية من الضرائب والرسوم والأسعار المذكورة بالمادة ذاتها 6% على أن تحدد هذه المدن بقرار من مجلس الوزراء، في حين تحدد حصة الوحدات الإدارية ذات الصلة السياحية ب 5%، وتحدد هذه الوحدات بقرار من مجلس الوزراء، كما يجوز تعديل كل هذه النسب المذكورة في المادة 4 بقرار من مجلس الوزراء».

من الواضح أن عملية الجباية، بحسب ما ورد أعلاه، هي عملية لا مركزية، فيما يتبين أن توزيع الإيرادات مضبوط ومتحكم به مركزياً من قبل الحكومة! فهل هذا هو المقصود باللامركزية التي جرى الحديث عنها؟

من الواضح، أن الكتلة الأهم في الإيرادات المطلوب زيادتها تعتمد على ما يتم جبايته من عموم المواطنين، أي الغالبية المقفلة عملياً، عبر فواتير الكهرباء والمياه والنقل الجماعي وغيرها، أما عن بقية الرسوم المجباة الواردة أعلاه فالجميع يعلم أنها ستعوض من جيوب هؤلاء كذلك الأمر.

فهل الرسوم أعلاه تعتبر بسيطة؟ وهل تمويل المشاريع التنموية يتم من خلال الرسوم والضرائب التي تجبى من قبل الوحدات الإدارية، بمعزل عن الدور الحكومي وواجبات الدولة المفترضة على هذا المستوى؟

وحدد رسمها بمبلغ 5 آلاف ليرة، ورسم نظافة من شاغلي دور السكن في مراكز المدن والمحافظات بين 200 و400 ليرة، والوحدات الإدارية الأخرى بين 100 و150 ليرة كما تستوفي الوحدات الإدارية رسماً شهرياً مقابل خدمات من شاغلي المحال بين 10 و100 ألف ليرة».

ونقلًا عن صحيفة الوطن، بحسب أحد أعضاء مجلس الشعب: «الغاية زيادة الدخل المادية للوحدات الإدارية برسوم بسيطة، وهذا ما ينعكس إيجاباً على قدرة البلديات على تحسين الخدمات المقدمة والعمل على إقامة مشاريع تنموية».

وأين اللامركزية مثلاً على مستوى الرقابة والمتابعة للوحدات الإدارية، أو المحاسبة على الفساد والتقصير إن اقتضى الأمر ذلك؟

زيادة في الرسوم والضرائب كذلك فقد رشح، بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2021/10/5، ما يلي: «تستوفي لمصلحة الوحدات الإدارية رسوم استهلاك 15% من ثمن تذكرة ركوب النقل الجماعي، و5% من فاتورة المياه، و11% من قيمة القدرة الكهربائية، و20% من قيمة مبيعات المؤسسة العامة للتبغ». وحدد مشروع القانون رسوم الوحدات الإدارية شهرياً من المحال المرخص لها بيع أو تقديم المشروبات الكحولية من ملاء وفنادق حسب درجتها، ومطاعم ونواد ليلية حسب مستوياتها بين 5 و150 ألف ليرة شهرياً. كما حدد مشروع القانون رسم البيع أو التاجير أو الاستثمار بالمزاد العلني ب 5% عن كامل مدة العقد من قيمة البيع، ويستوفي من المشتري أو المستأجر أو المستثمر لمصلحة الوحدة الإدارية، وحدد حصة دلال الوحدة الإدارية 3% من قيمة الرسم المحصل من قبله، ورسم الاستثمار بالمزاد العلني بالنسبة للاستثمارات السياحية 5% من بدل الاستثمارات السنوية المحصلة».

وبينت المادة العاشرة من القانون أن رسم البيع أو التاجير أو الاستثمار بالتراضي بنسبة 5% لمصلحة الوحدة الإدارية عن كامل العقد. وحدد مشروع القانون رسم معاينة الحيوانات وذبحها ألف ليرة عن كل رأس من الغنم أو المعز، و3 آلاف ليرة عن كل رأس عجل، وغرامة كل من يذبح خارج المسلخ أو المكان المحدد لحيوان غير معد للاستهلاك البشري بين 100 و350 ألف ليرة، وكل من يذبح حيواناً خارج المسلخ أو المكان المحدد لغرامة تتراوح بين 25 و100 ألف ليرة سورية. ووصلت مخالفة كل من يقوم بالأشغال العامة من دون رخصة بغرامة تتراوح بين 10 و50 ألف ليرة، وأعطى للوحدات الإدارية منح رخصة باعة جوالين،

## من الواضح أن

عملية الجباية هي عملية لا مركزية فيما يتبين أن توزيع الإيرادات مضبوط ومتحكم به مركزياً من قبل الحكومة!

## مشروع قديم ونوايا مبيتة

يشار إلى أن المشروع سبق أن تم الإعلان عن إعداد مسودته بتاريخ 2018/12/17. فقد ورد على موقع الحكومة في حينه ما يلي: «بين مدير المجالس المحلية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة: أن الوزارة قامت بإعداد مشروع نص تشريعي لتعديل القانون المالي الخاص بالوحدات الإدارية بما يتناسب مع المرحلة الحالية، وأوضح أن مشروع القانون تم تقديمه إلى الجهات المعنية، متوقفاً في الفترة القريبة القادمة اعتماد النظام المالي الجديد بما يراعي ويواكب النشاطات الجديدة لمجالس الوحدات الإدارية، ويؤمن لها الدعم المالي لتمارس كل المهام الموكلة إليها، وأن الأرقام المالية الموجودة في النظام المالي للوحدات الإدارية السائدة حالياً هي مبالغ زهيدة جداً، وهذا لا يتناسب مع الواقع الحالي، لذلك يجب أن يعاد النظر فيه بهدف تقديم الخدمة الجيدة».

وبتاريخ 2021/3/4 نقلًا عن صحيفة الوطن: «أكد رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب: أن مشروع القانون المالي الخاص بالوحدات الإدارية خفض رسوم البناء إلى 1% من قيمة سعر المتر المربع للأرض المشيد عليها بعدما كانت 2%، وأوضح أن تخفيض نسبة رسوم رخص البناء في مشروع القانون الجديد جاء نتيجة ارتفاع أسعار المتر المربع، وبالتالي لا تكون هناك زيادة في أسعار العقارات على المواطنين، مشيراً أن المشروع أعفا الجمعيات السكنية من رخص البناء على ألا تتجاوز مساحة الشقة 130 متراً مربعاً».

وبحسب الصحيفة، «تضمن المشروع توزيع رسوم تعبيد الشوارع على كل الأبنية المستفيدة من الشارع، بعدما كانت الرسوم تفرض على الأبنية المطلة على الشارع فقط، مع السماح بتقسيم الرسوم على المواطنين لمدة 6 سنوات دون فوائد وغرامات». من الواضح، أن المشروع ومنذ مسودته الأولى المعدة قبل سنوات، يركز على مزيد من الجباية من جيوب الغالبية المقفلة فقط، بينما يمنح الحيتان مزيداً من تخفيض الرسوم والضرائب، والذريعة تقديم الخدمات طبعاً!

# رفع أجور الاتصالات.. هل حقاً



حال وجود مثل هذا الارتفاع لماذا ستجري تغطيته من جيوب المستخدمين؟ أليس من باب أولى أن يتحمل المساهمون هذا العبء؟ ولا سيما أن الشركة «وفق بياناتها هي» رابحة وبملايين الدولارات!

## عودة إلى الـ B.O.T

ينص العقد الموقع بين الحكومة السورية وشركتي الاتصالات في عام 2001 «وهو نوع العقود المعروف باسم B.O.T» على أن يتم تأسيس مشاريع الخدمات الخلوية «بما فيها عمليات التسويق والاستيراد التي تخدم هذه المشاريع»، وتلتزم بتشغيل الشركتان لمدة 15 عام من بداية عام 2001، وتأخذ

أما بالنسبة للمصاريف التشغيلية، وخلافاً لمزاعم «ارتفاعها الكبير»، تثبت بيانات الشركة أن هذه المصاريف اتجهت للانخفاض فعلياً. إذ أنه، وفي البيانات المالية التي صرحت عنها خلال الأعوام 2018، 2019، 2020 كانت المصاريف التشغيلية على الشكل التالي:

نلاحظ من الأرقام أن مصاريف الشركة المقومة بالدولار الأمريكي تناقصت بمقدار كبير بين عامي 2019 و2020، ما يفتح الباب أمام سؤالين: أولاً، أين هو الارتفاع الكبير في المصاريف الذي تحدثت عنه «سيريتل» وفي حال وجوده لماذا لم تصرّح عنه؟ وثانياً، في

توالت خلال الشهر الماضي قرارات رفع أجور الإنترنت والهاتف الأرضي والخلوي من جانب الشركة السورية للاتصالات وشركتي «سيريتل» و«MTN». وبالنسبة للهاتف الأرضي والإنترنت، شملت الزيادة أسعار المكالمات والباقات، حيث ارتفعت أجور خدمة الهاتف الأرضي من 200 إلى 500 ليرة، بينما ارتفعت المكالمات الدولية وخدمة الفاير المنزل بنسبة 100%، في حين وصلت نسب الارتفاع في باقات الإنترنت ما بين 40 إلى 70%. كما ارتفع سعر دقيقة الخليوي للخطوط مسبقة الدفع من 13 إلى 18 ليرة، وللخطوط لاحقة الدفع من 11 إلى 15 ليرة، بالإضافة لرفع أسعار باقات الإنترنت للموبايل بنسب متفاوتة وحسب نوع الباقة.

## قاسيون

حسب البيانات الصادرة عن «السورية للاتصالات» وكل من «سيريتل» و«MTN»، يعود السبب في رفع الأسعار إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية، والحاجة إلى عمليات الصيانة من أجل تحسين جودة الخدمة. وهو ما يؤثر التساؤل المشروع: هل ارتفعت المصاريف التشغيلية حقاً؟ وهل يعود السبب في عملية رفع الأسعار إلى الحاجة لتغطية الارتفاع المفترض للمصاريف أم إلى الرغبة بالحفاظ على نسبة الربح الاستثنائية ومحاولة رفعها؟

## المزاعم في مقابل الحقائق

بالنسبة لشركة «سيريتل»، وهي الشركة التي ستستخدم من بياناتها المعلنة نموذجاً للدراسة في هذه المادة، فقد أعلنت عبر بيان لها حمل عنوان «لنستمر بخدمتكم» أنه «نظراً للظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها بلدنا الحبيب، بدءاً من الحرب المفروضة على سورية، إضافة للحصار الاقتصادي العالمي وقانون قيصر وغيره، التي أدت إلى تضخم سعر الصرف وصعوبة الحصول على المعدات والأنظمة التقنية اللازمة لصيانة واستدامة الشبكة، خاصة أن سيريتل ملزمة بدفع أجور الخدمات للمزودات العالمية بالقطع الأجنبي. كما أن الانقطاعات الطويلة المتكررة للتيار

الكهربائي وصعوبة تأمين مادة المازوت في ظل هذه الانقطاعات الطويلة وارتفاع أسعارها نتج عنه ارتفاع كبير في النفقات التشغيلية إلى جانب وجوب ترميم المحطات التي تعرضت للتدمير بفعل العمليات الإرهابية».

يتضح بالتالي أن الشركة تزعم وبشكل لا يقبل الشك أن النفقات التشغيلية شهدت «ارتفاعاً كبيراً»، وبما أن العنوان الأساسي لبيان الشركة حمل صيغة «لنستمر بخدمتكم» التي تترك انطباعاً لدى المتابع أن الشركة لن تكون قادرة على الاستمرار بتقديم الخدمات إن لم ترفع أجورها، فإنه من الضروري الوقوف عند الإفصاحات المالية المعلنة سابقاً من جانب «سيريتل» ذاتها.

## بماذا تخبرنا البيانات؟

خلال السنوات الثلاث الأخيرة، سجلت بيانات «سيريتل» انخفاضاً في أرباح الشركة بالدولار وارتفاعاً باليرة السورية وذلك بسبب انخفاض قيمتها، وسيتم الاعتماد على وسطي سعر الدولار في السوق السوداء حسب السنة، ذلك أنه «وبحسب بيان الشركة ذاتها» فإنها ملزمة بالدفع للمخيمات العالمية بالقطع الأجنبي، فضلاً عن أن الأنشطة الاقتصادية في البلاد تتم فعلياً على هذا الأساس.

## أرباح شركة سيريتل القابلة للتوزيع على المساهمين

السنة	بالليرة السورية	بالدولار الأمريكي
2018	58.886.316.207	117.303.418
2019	59.328.887.036	64.348.033
2020	80.732.550.474	27.366.966

## المصاريف التشغيلية لشركة سيريتل خلال ثلاث سنوات

السنة	بالليرة السورية	بالدولار الأمريكي
2018	41.929.746.166	53.525.390
2019	57.723.919.530	62.607.287
2020	85.092.832.394	28.845.027



# ارتفعت مصاريف التشغيل؟

## 300+

ارتفعت أجور خدمة الهاتف الأرضي نتيجة القرارات التي اتخذت مؤخراً من 200 إلى 500 ليرة

## 100%

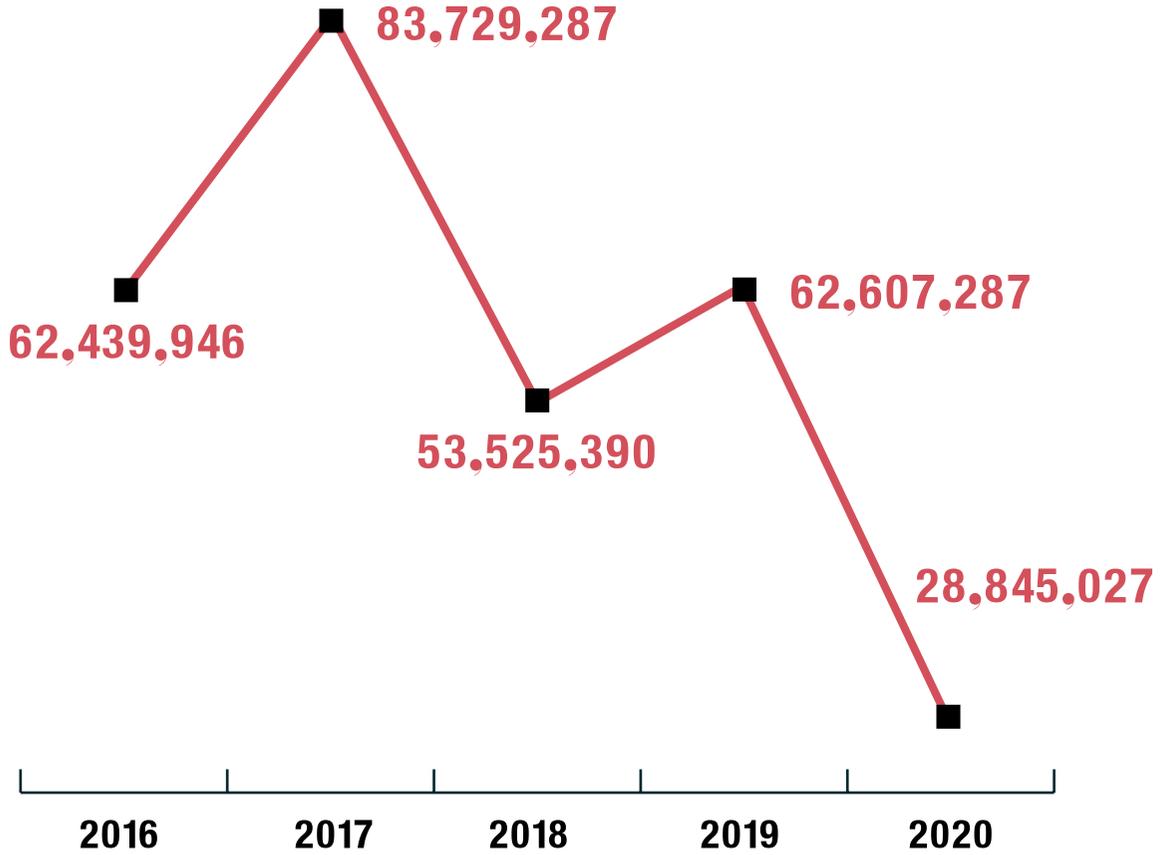
ارتفعت المكالمات الدولية وخدمة الفايبير المنزلي بنسبة 100%

## 70-40%

وصلت نسب الارتفاع في باقات الإنترنت ما بين 40 إلى 70%

## المصاريف التشغيلية لشركة سيريتل

مقومة بالدولار الأمريكي



التي ربحت 10,2% و«أورانج» في الأردن بنسبة 5,5%، وفودافون «مصر وتركيا» 1% هذه النسب تطرح كمياً كبيراً من الأسئلة، فهل النسبة الكبيرة للربح تعكس جودة الخدمات المقدمة من جانب الشركة، وهل ثمة حاجة لرفع تعرفه الاتصالات لتغطية مصاريف التشغيل أم لزيادة تراكم الثروة في يد المالكين، مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت القدرة الشرائية لشعوب تلك الدول ومقدار حصة الفرد من الانفاق على الاتصالات.

المعلنة منطقياً أو حتى قريبة من المنطق؟

### «سيريتل»: نسبة ربح استثنائية!

خلال عام 2020، بلغ ربح «سيريتل» الصافي من الإيرادات الكلية نسبة 28,3% وهي نسبة استثنائية بكل المقاييس فيما لو قارناها مع شركات الاتصالات الأخرى والأكثر تطوراً في المنطقة، مثل شركة STC السعودية التي بلغت النسبة فيها 18,6% و«ترك تيليكوم» التركية التي بلغت 11,2% و Zain الكويتية

ما يعني أن الشركة التي تتذرع بـ«ارتفاع كبير» في المصاريف من أجل زيادة أجور خدماتها، لا ينبغي أن تكون «وفق منطق عقود الـB.O.T» ملكيتها خاصة حتى هذا اليوم. وبما أن المصاريف التشغيلية تتراجع فعلياً كما كشفت الأرقام سابقاً فإنه من الواضح أن قرارات رفع الأسعار لا تستهدف تغطية المصاريف بل الحفاظ على نسبة ربح مالكي الشركة، وهذا يقودنا إلى سؤال آخر، هل نسبة ربح «سيريتل» مقارنة بإيراداتها

الدولة نسبة 30% من إجمالي الإيرادات في السنوات الثلاث الأولى، و40% في السنوات الثلاث التالية، و50% للسنوات الباقية حتى نهاية مدة العقد، ليصار بعدها إلى تحويل الملكية لمصلحة «الشركة العامة للاتصالات». لكن، وفي مطلع العام 2015، اتخذت الحكومة السورية قراراً مجحفاً بحق السوريين حولت من خلاله عقود الـB.O.T إلى عقود ملكية خاصة، وقلّصت حصتها إلى 30% ثم 20% في العام 2018.

## نسبة الربح الصافي للإيرادات الكلية خلال عام 2020

سيريتل - سورية

28,3%



STC - السعودية

18,6%



ترك تيليكوم - تركيا

11,2%



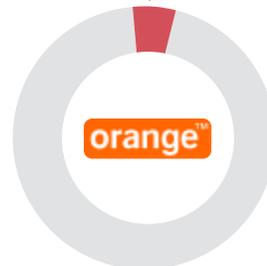
Zain - الكويت

10,2%



أورانج - الأردن

5,5%



فودافون - مصر وتركيا

1,0%



# الصين عند مفترق طرق؟



المنتجة الأخرى في التمويل ووسائل الإعلام الاستهلاكية إلى دفع معدل النمو السنوي الرسمي في الصين. نظراً لأن القطاع الإنتاجي للتصنيع والتجميع والاتصالات عالية التقنية... الخ تنمو ببطء أكبر. كانت السلطات تخدع نفسها بالادعاء بأنها حققت هدفها في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب 6-8% سنوياً، لكن هذا كان عائداً بشكل كبير إلى سوق العقارات. بالتأكيد كان يجب بناء المنازل، ولكن وكما صاغ الرئيس تشي جينغ بينغ الأمر «المنازل للسكن، لا للمضاربة».

ليس هناك من مهرب من حقيقة أنه ستكون هناك ضربة سريعة للنمو بسبب إيفرغراندا والمتعثرين أمثالها. كان التعافي الصيني من الركود الوبائي متعثراً بالفعل، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى أن انتشار متحور دلتا قد أدى إلى إغلاقات صغيرة، ولكن يعود بشكل رئيسي إلى أن الاستثمار ونمو التجارة مقيدان بالانتعاش غير المكتمل في الاقتصادات الرأسمالية الرئيسية. لذلك، ستكون الصين محظوظة إذا وصلت إلى معدل نمو 2% في الفترة المتبقية من العام. والأمر الأكثر إثارة للقلق، بأنه حتى لو كان بالإمكان تجنب دوامة الاضطرابات في سوق العقارات، فنهاية نموذج العقارات المدعوم بالائتمان والديون «أو حتى تطيقه» سيؤدي نمواً أقل. هذه هي المشكلة. خبراء الصين الغربيون مقتنعون بأن الصين: إما ماضية لمواجهة انهيار مالي داخلي «وهو الأمر الذي يتم التنبؤ به سنوياً تقريباً على مدار الأعوام العشرين الماضية»، أو أن الاقتصاد سيسقط في مسار نمو منخفض يبلغ 2-3% سنوياً، وهي بالكاد نسبة أعلى من الموجودة في الاقتصادات الرأسمالية «الناضجة».

## الفرقة في وجه القادة الصينيين

أحد الأسباب المقدمة، هو أن عدد السكان العاملين أخذ بالانخفاض «في الواقع، أفادت التقارير بأن معدل الخصوبة في الصين الآن أقل من الذي في اليابان» إلى الحد الذي يمكن أن يخفض فيه عدد السكان إلى النصف بحلول نهاية القرن. السبب الآخر

الخيارين. ستضمن أن المنازل التي وعدت بها أمثال إيفرغراندا 1.8 مليون صيني، أن يتم بناؤها عبر الاستيلاء على المشاريع، حيث بدأت السلطات المحلية بالفعل بالاستيلاء على المشاريع المحلية من إيفرغراندا. في الوقت ذاته، ستسمح الحكومة المركزية والحزب الشيوعي لإيفرغراندا بالتخلف عن السداد للمستثمرين وحاملي السندات «إلى حد ما»، وإذا امتدت الخسائر إلى القطاع المالي، فلدى الحكومة المركزية الكثير من الفائض المالي الذي يسمح لها بامتصاص الضربة، كما فعلت في الماضي. مثال: يجب مقارنة ديون إيفرغراندا البالغة 300 مليار دولار بإجمالي الائتمان المستحق في الصين البالغ 50 ترليون دولار، أي أنه ليس كبيراً جداً. علاوة على ذلك، إن وصلت الفاتورة النهائية على الدولة وبنوكها، فيمكن للاحتياطيات هناك استيعابها بسهولة.

## المشكلة الحقيقية

المشكلة الحقيقية، أنه في السنوات العشر الماضية «وحتى قبل ذلك» سمحت القيادة الصينية بتوسع هائل للاستثمار غير المنتج والمضارب من قبل القطاع الرأسمالي في الاقتصاد. في سعيها لبناء ما يكفي من المنازل والبنية التحتية لسكان المدن الذين ترتفع أعدادهم بشكل حاد، تركت الحكومات المركزية والمحلية المهمة للمطورين من القطاع الخاص. فعوضاً عن بناء المنازل لتأجيرها، اختاروا حلول مطوري عقارات «السوق المفتوحة» الذين يبنون لبييعوا. لم يكن تطور أمثال إيفرغراندا في الصين بمثابة أن الرأسمالية تقوم بفعلها. إنها الرأسمالية التي تم تسهيلها من قبل المسؤولين الحكوميين لمصلحتهم الخاصة. أرادت بكين منازل، وأرادت المسؤولين المحليون الربح. وساعدت مشاريع الإسكان على تحقيق الأمرين. وكانت النتيجة قفزة هائلة في أسعار العقارات في المدن الكبرى، وتوسيعاً هائلاً للديون. وكما نعلم، يشكل القطاع العقاري اليوم 20% من الناتج الإجمالي المحلي الصيني. أدى هذا النمو في العقارات والأنشطة غير

تفاقت مشاكل الديون التي تعاني منها سوق العقارات الصيني هذا الأسبوع بعد تخلف شركة تطوير عقارية أخرى عن سداد قيمة سنداتها العقارية، وقيام أكثر شركات العقارات مديونية في العالم: «إيفرغراندا (Evergrande)» بتمديد تعليق أسهمها دون تفسير. شركة «فانتازيا هولدينغس (Fantasia Holdings)»، وهي مطور عقاري متوسط الحجم، وهي التي قامت قبل أسابيع بطمأنة مستثمريها بأنها لا تعاني من «مشكلة سيولة»، قالت في تسجيلات البورصة يوم الإثنين 4 تشرين الأول بأنها «لم تسدد قيمة سنداتها» البالغة 206 مليون دولار المستحقة في ذلك اليوم، ما أدى إلى تعثر رسمي. يضيف التخلف عن السداد إلى المخاوف من أن أزمة إيفرغراندا ستنتشر لتشمل المزيد من شركات التطوير العقاري التي تمثل جزءاً كبيراً من أسواق السندات الآسيوية ذات العائد المرتفع.

## ■ مايكل روبرتس ترجمة: قاسيون

النمو الاقتصادي السريع. وضعت السلطات الحكومية المالية ثلاثة «خطوط حمراء» يمنع على شركات العقارات والتمويل تخطيها. في 2020 قام بنك الشعب الصيني ووزارة الإسكان بالإعلان عن مسودة قوانين جديدة لشركات العقارات. الشركات الراغبة بالحصول على إعادة تمويل يتم تقييم طلبها بناء على ثلاث عتبات: 1) سقف بنسبة 70% على الخصومات من الأصول، مع استثناء العائدات المقدمة من المشاريع المباعة بموجب عقد. 2) سقف بنسبة 100% لصادف الدين نسبة للمملوك. 3) نسبة اقتراض نقدي قصير الأمد لا تقل عن واحد. سيتم تصنيف المطورين بالاعتماد على عدد الحدود التي يخرقونها، وسيتم وضع حد لنمو ديونهم على هذا الأساس. الكثير من الشركات العقارية الكبرى في هذه الحال اليوم. تواجه الحكومة الصينية اليوم معضلة. إذا سمحت بإفلاس إيفرغراندا والشركات العقارية الأخرى، فقد لا يتم بناء ملايين سيكتبها المقرضون والمستثمرون في هذه الشركات تأثير متتال على الاقتصاد. من ناحية أخرى، إذا ما أُنقذت السلطات هذه الشركات، فستستمر المضاربة بحيث يفترض القطاع العقاري بأن لديه دعماً حكومياً لجميع مشاريع المضاربة الخاصة بهم، وبأنهم «أكبر من أن يسقطوا» - إنها المعضلة ذاتها التي واجهتها الحكومة الأمريكية في 2008 عندما كانت البنوك والمستثمرون العقاريون على وشك السقوط. على الأرجح، ستفعل الحكومة شيئاً ما بين

فوتت إيفرغراندا دفع الفائدة على سند خارجي في 23 أيلول، ما عنى بدء فترة سماح مدتها 30 يوم قبل إعلان التخلف عن السداد رسمياً، ولم يقدم أي إعلان بشأن المسألة حتى الآن. لكن حتى قبل أن ترسل أزمة ديون مجموعة إيفرغراندا الصينية شركات العقارات في الصين إلى حافة الانهيار، كانت شركات العقارات الصينية تكافح لكسب ما يكفي لتسديد مدفوعات الفائدة على ديونها. في نهاية حزيران، تراجع نسبة تغطية الفائدة الإجمالية لـ 21 شركة تطوير عقاري صينية إلى 0.94، وهي الحصيلة الأسوأ منذ عقد. بكلمات أخرى: يتألف الآن قطاع ملكية العقارات الخاصة في الصين من شركات «أموات أحياء - زومبي»، تماماً مثلها في ذلك مثل 15-20% من الشركات في الاقتصادات الرأسمالية الكبرى. السؤال الآن هو ما إذا كانت سلطات الدولة الصينية ستسمح بإفلاس هذه الشركات. شركة «Huarong» لإدارة الأصول، وهي أكبر شركة إدارة ديون سيئة صينية، تم تعليق أسهمها لأشهر قبل أن تتأخر الشركة عن إصدار تقريرها المالي وتعلن عن سجل خساراتها في النهاية في شهر آب. أثارت التأخيرات جدلاً حول المدى الذي ستخطو فيه بكين لمساعدة الشركات المازومة. يواجه قطاع العقارات ضغوطاً من بكين لتقليص نفوذه بعد عقود من التوسع المدفوع بالديون، والذي ساعد البلاد على

## المشكلة الحقيقية

أنه في السنوات العشر الماضية سمحت القيادة الصينية بتوسع هائل للاستثمار غير المنتج والمضارب في الاقتصاد. في سعيها لبناء ما يكفي من المنازل والبنية التحتية لسكان المدن الذين ترتفع أعدادهم بشكل حاد، تركت الحكومات المركزية والمحلية المهمة للمطورين من القطاع الخاص. فعوضاً عن بناء المنازل لتأجيرها، اختاروا حلول مطوري عقارات «السوق المفتوحة» الذين يبنون لبييعوا. لم يكن تطور أمثال إيفرغراندا في الصين بمثابة أن الرأسمالية تقوم بفعلها. إنها الرأسمالية التي تم تسهيلها من قبل المسؤولين الحكوميين لمصلحتهم الخاصة. أرادت بكين منازل، وأرادت المسؤولين المحليون الربح. وساعدت مشاريع الإسكان على تحقيق الأمرين. وكانت النتيجة قفزة هائلة في أسعار العقارات في المدن الكبرى، وتوسيعاً هائلاً للديون. وكما نعلم، يشكل القطاع العقاري اليوم 20% من الناتج الإجمالي المحلي الصيني. أدى هذا النمو في العقارات والأنشطة غير

تفاقت مشاكل الديون التي تعاني منها سوق العقارات الصيني هذا الأسبوع بعد تخلف شركة تطوير عقارية أخرى عن سداد قيمة سنداتها العقارية، وقيام أكثر شركات العقارات مديونية في العالم: «إيفرغراندا (Evergrande)» بتمديد تعليق أسهمها دون تفسير. شركة «فانتازيا هولدينغس (Fantasia Holdings)»، وهي مطور عقاري متوسط الحجم، وهي التي قامت قبل أسابيع بطمأنة مستثمريها بأنها لا تعاني من «مشكلة سيولة»، قالت في تسجيلات البورصة يوم الإثنين 4 تشرين الأول بأنها «لم تسدد قيمة سنداتها» البالغة 206 مليون دولار المستحقة في ذلك اليوم، ما أدى إلى تعثر رسمي. يضيف التخلف عن السداد إلى المخاوف من أن أزمة إيفرغراندا ستنتشر لتشمل المزيد من شركات التطوير العقاري التي تمثل جزءاً كبيراً من أسواق السندات الآسيوية ذات العائد المرتفع.



تعمل على استقرار النمو في فترات الانكماش الاقتصادي من خلال القيام باستثمارات ضخمة. تشجع الشركات المملوكة للدولة الابتكارات التقنية الكبرى عبر الاستثمار في المجالات الأكثر خطراً من التقدم التقني. كما أن الشركات المملوكة للدولة تتبنى نهجاً سريعاً لمعاملة العمال، مما سيكون مناسباً للانتقال نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة. يشير تحليلنا التجريبي إلى أن الشركات المملوكة للدولة في الصين قد عززت النمو على المدى الطويل، وعوضت الآثار السلبية للانكماش الاقتصادي.

ولهذا فما نحتاجه ليس مزيداً من التوسع في قطاعات الاستهلاك عبر فتحها أمام «السوق المفتوحة»، بل التوسع في الاستثمار الذي تقوده الدولة في التكنولوجيا لتعزيز نمو الإنتاجية. يمكن توجيه استثمار القطاع الحكومي هذا نحو الأهداف البيئية وبعيداً عن التوسع غير المنضبط في صناعات الوقود الأحفوري التي ينبعث منها الكربون. كما قال ريتشارد سميث: «لا يحتاج الصينيون إلى معايير أعلى للحياة تقوم على الاستهلاك اللا متناهي. يحتاجون إلى نمط حياة أفضل: هواء وماء وترية نظيفة غير ملوثة، وغذاء صحي ومغذٍ، ورعاية صحية شاملة، ومساكن ذات نوعية جيدة وأمنة، ونظام نقل عام يركز حول الدرجات الهوائية والنقل الجماعي بدلاً من السيارات والطرق الدائرية». ارتفاع الاستهلاك الشخصي ونمو الأجور سيصبح مثل هكذا استثمارات، كما هو الحال دائماً.

لكن هذا يعني أن الوقت قد حان كي تعود الحكومة الصينية إلى الاستثمار الحكومي وتخطيط الإسكان والتكنولوجيا والخدمات العامة، وإشراك العمالة الصينية عالية التعليم صناعياً والحضرين في هذا التخطيط. لسوء الحظ، فليس القادة الصينيون مستعدين للتحوّل بهذا الشكل الجذري، وهو ما سيضعهم أمام خطر التباطؤ الاقتصادي.

لنأخذ تعليق الملياردير جاك ما، قبل «إعادة تربيته» من قبل السلطات: «الاستهلاك الصيني لا تقوده الحكومة بل رواد الأعمال، والسوق... في العشرين عاماً الماضية، كانت الحكومة قوية جداً، اليوم يصبحون أضعف. إنها فرصتنا، إنه وقتنا للعرض، لنرى كيف أن اقتصاد السوق، وريادة الأعمال، يمكن أن يطوّرا الاستهلاك الحقيقي».

ظلت ربحية القطاع الرأسمالي تنخفض لبعض الوقت، تماماً كما حدث مع الاقتصادات الرأسمالية الكبرى. لذلك سعى الرأسماليون الصينيون إلى تحقيق أرباح أعلى في القطاعات غير المنتجة، مثل العقارات وتمويل الاستهلاك ووسائل الإعلام - هنا يمكننا إيجاد المليارديرات. هذه القطاعات الرأسمالية تفرق اليوم في وجه القادة الصينيين.

**استثمارات الشركات المملوكة للدولة** لطالما كانت استثمارات الدولة أكثر ثباتاً من الاستثمارات الخاصة في الصين. نجت الصين، وازدهرت، أثناء الأزمة المالية العالمية ليس بسبب الإنفاق الحكومي التعزيزي للاقتصاد الخاص على الطريقة الكينزية، كما يحبّ بعض الاقتصاديين في الغرب والصين أن يجادلوا، بل بسبب الاستثمار المباشر للدولة. لعب هذا دوراً مهماً في الحفاظ على الطلب الكلي، ومنع حالات الركود، وتقليل زعزعة الاستقرار لجميع المستثمرين. عندما يتباطأ الاستثمار في القطاع الرأسمالي كما يحدث مع تباطؤ نمو الأرباح أو انخفاضه، يتدخل قطاع الدولة في الصين. نما الاستثمار في الشركات المملوكة للدولة بسرعة خاصة خلال الفترة ما بين 2008-2009، و2015-2016 في الوقت الذي تباطأت فيه الاستثمارات غير المملوكة للدولة.

كما أوضح ديفيد كوتز في ورقة بحثية حديثة: «تتجاهل معظم الدراسات الحالية دور الشركات المملوكة للدولة في استقرار النمو الاقتصادي وتعزيز التقدم التقني. نجادل بأن الشركات المملوكة للدولة تلعب دوراً مؤيداً للنمو بعدة طرق. الشركات المملوكة للدولة

للتجاوز 2,5% سنوياً، من أجل الحفاظ على نمو ناتج إجمالي حقيقي عند نسبة 7%». وفي أمكنة أخرى، هاجمت التفسيرات التي يسوقها الخبراء الغربيون بأن الصين على وشك اختبار انهيار مالي يشبه الذي ضرب الاقتصادات الرأسمالية الكبرى في 2008، أو أن معدلات نموها ستتقلص إلى قرابة الصفر بسبب فشل النموذج الاقتصادي الذي تقوده الدولة.

يعتمد النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عاملين: النمو في حجم القوى العاملة، والنمو في إنتاجية القوى العاملة الموجودة. إن تباطؤ العامل الأول أو سقط، يمكن للنمو السريع بما يكفي للإنتاجية أن يعوض عنه بل وقد يتخطاه. يعتمد نمو الإنتاجية بشكل رئيسي على المزيد من استثمار رأس المال في التكنولوجيا، فكما كانت التكنولوجيا أكثر تقدماً قلصت وقت العمل، وحسنت القوى العاملة الماهرة التي يمكنها منح أكثر في وقت أقل. المشكلة بالنسبة للصين من هنا، هو أنه تم السماح لقطاعها الرأسمالي بالتوسع «بشكل غير منظم تبعاً لتشي جينغ بينغ» إلى الحد، حيث بدأت تناقصات الإنتاج الرأسمالي بالإضرار بالنهوض السابق المذهل للصين.

في الواقع دعوة تشي إلى «الرخاء العام» هي اعتراف بأن القطاع الرأسمالي الذي رعاه قادة صينيون «والذي حصلوا منه على مكاسب شخصية كبيرة» خرج عن السيطرة لدرجة أنه يهدد استقرار سيطرة الحزب الشيوعي.



الشائع لدى الخبراء، هو أن نموذج النمو الصيني القائم على الاستثمار، والمعتمد على التصدير، قد انتهى. بدلاً من الاستثمار، يجب على الصين اليوم أن تعتمد على تعزيز الاستهلاك المحلي لجماهيرها، كما هو الحال في الولايات المتحدة ومعظم دول مجموعة السبع - ما يعني تقليص حجم الدولة من خلال الخصخصة وفتح الاقتصاد أمام المزيد من «أسواق الاستهلاك». علاوة على ذلك، ربما لم تعد الصادرات تساهم كثيراً في معدل نمو الصين بسبب العوائق التجارية والتكنولوجية التي أقامتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لعزل وكبح الصين. تدرك الحكومة الصينية كل ذلك، وهذا هو السبب في أن قيادة تشي جينغ بينغ تتحدث عن نموذج تنمية «دوران مزدوج»، يتم فيه الجمع بين التجارة والاستثمار في الخارج، والإنتاج لصالح السوق المحلي الضخم.

كما كتبت قبلاً: «بلغ متوسط الاستثمار الإجمالي أكثر من 47% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2009. لكن نمو الناتج المحلي الحقيقي يتباطأ. لذا فعائد إنتاجية الصين من الاستثمار الجديد «أو إنتاجية مدخلات رأس المال» أخذ في الانخفاض. بالعودة إلى عام 2006، أي قبل الأزمة المالية العالمية، تطلب الأمر 2,9 وحدة استثمار لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار وحدة واحدة. في 2014 كان يتطلب الأمر 6,6 وحدات استثمارية. على الصين إعادة معدل إنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية

## ظلت ربحية القطاع الرأسمالي تنخفض لبعض الوقت لذلك سعى الرأسماليون الصينيون إلى تحقيق أرباح أعلى في القطاعات غير المنتجة

# اختبارات كورونا في سورية.. وماذا تعني أرقامها؟



أصدرت منظمة الصحة العالمية حتى الآن 11 تقريراً من سلسلة «ملخص أمراضية ووفيات سورية» SMMS المتعلقة بكوفيد-19 منذ بداية الوباء، كان أحدثها «حتى يوم تحرير هذه المادة» التقرير الحادي عشر المؤرخ بـ 21 أيلول 2021. وفيما يلي نركز على ما جاء في هذه التقارير من بيانات وإحصائيات تخص الاختبارات وإيجابيتها ومعنى هذا المؤشر.

## د. اسامة دليقان

### الاختبارات

#### و«معدل الهجوم» الوبائي

ورد في أحدث تقرير «من السلسلة المذكورة بالمقدمة» الجدول أدناه حول معطيات الفترة «من 23 آذار 2020 حتى 18 أيلول 2021» وأضفنا إليه حقلاً لعدد السكان الذي اعتمده منظمة الصحة العالمية في حساب بعض المؤشرات «حيث استنتجنا السكان اعتماداً على بيانات أول حقلين».

ويلاحظ من الجدول بأن أعلى معدلات الهجوم الوبائي المسجلة Attack Rate «عدد الإصابات بالنسبة لعدد السكان» هي في محافظة الحسكة تليها محافظات إدلب وحلب والرقّة. والمعدل الوسطي لعدد اختبارات كوفيد-19 بواسطة PCR التي أجريت من أصل كل 100 ألف من سكان سورية بأكملها هو 1929 اختباراً/مئة ألف نسمة. ولكن هناك 7 محافظات أجري فيها الاختبار بمعدل أقل من 1000 لكل مئة ألف (أي لأقل من 1% من السكان)، وهي «مقيسةً بالواحدة المذكورة»: حماة 279، طرطوس 332، حمص 349، درعا 353، ريف دمشق 362، دير الزور 506، السويداء 507.

وفي محافظات السويداء وطرطوس وحمص تم تسجيل أعلى النسب لإيجابية الاختبارات «أكثر من 60%» ولكن معدل الهجوم فيها أقل من خمس محافظات أخرى، مما يشير إلى أن الاختبارات في هذه المحافظات الثلاث لا يتم إجراؤها تقريباً سوى للأشخاص الذين يعانون من الأعراض أو لدى القبول بالمستشفى، وفقاً لما

ورد بالتقرير. كما أن نسبة الإيجابية في محافظة درعا ليست قليلة أيضاً 40,59%.

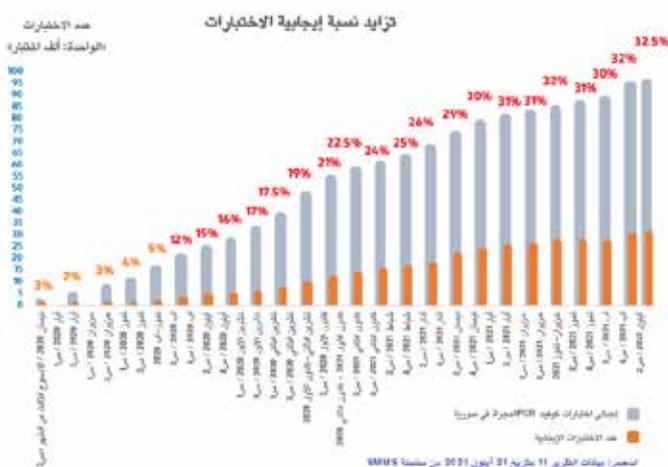
وكانت أعلى معدلات الوفيات من أصل الإصابات المثبتة بالاختبارات، هي من نصيب محافظتي دمشق 10,46% وطرطوس 10,35% تليهما حمص 8,91%. أما أعلى ثلاث محافظات بعدد وفيات المرض الإجمالية المسجلة «كرقم مطلق» فكانت على التوالي: حلب 872، ودمشق 695، وإدلب 569.

### نسبة «إيجابية الاختبارات» ودلالاتها

ما زال دليل منظمة الصحة العالمية المعتمد لتقييم عدد من المؤشرات من بينها نسبة الاختبارات الإيجابية، هو ذلك الصادر بتاريخ 15 أيار 2020 تحت عنوان «معايير لضبط إجراءات الصحة العامة والتدابير الاجتماعية في سياق كوفيد-19»، حيث يقول: إن أحد المؤشرات الدالة على أن الوباء تحت السيطرة في بلد ما، هو ألا تزيد نسبة الاختبارات الإيجابية عن 5% من إجمالي الاختبارات المجرى، وذلك «على الأقل خلال أسبوعين، بافتراض أن مراقبة الحالات المشتبه بها مراقبة شاملة» ويتابع الدليل بتحديد كمي لمعنى «المراقبة الشاملة» حيث يقول «لا يمكن تفسير النسبة المئوية للعينات الإيجابية

إلا من خلال المراقبة الشاملة واختبار الحالات المشتبه فيها، من رتبة إجراء اختبار واحد على الأقل لكل 1000 من السكان/الأسبوع». ولكن بناءً على بيانات الجدول أعلاه، نستطيع حساب كم اختبار لكل ألف من السكان لكل أسبوع أجريت في سورية على مدى 78 أسبوعاً «التي هي الفترة المدروسة في الجدول»، وكانت نتيجة حسابنا لها هي 0,247 اختباراً/ألف سكان/الأسبوع فقط، أي أضعف من الحد الأدنى للمراقبة المطلوب بنحو أربعة أضعاف. مع ذلك يبقى ارتفاع إيجابية الاختبارات موحياً بتضافر عاملين: أن الاختبارات ما زالت ضعيفة وقليلة، وأن الوباء يتفشى بسرعة أكبر من سرعة لحاق توسيع الاختبارات به. كما يظهر المخطط أدناه.

المحافظة	الاختبارات المجرى	الاختبارات المجرى لكل مئة نسمة	النسبة الإيجابية	الإصابات لكل مئة ألف السكان «معدل الهجوم AR»	الوفيات من الإصابات «CFR»	نسبة الإيجابية	عدد السكان
دمشق	26.408	1.443	25,16%	363,2	695	10,46%	1.830.076
ريف دمشق	10.988	362	27,21%	98,6	39	1,30%	3.035.359
حلب	150.803	3.616	20,89%	755,5	872	2,77%	4.170.437
اللاذقية	23.747	1.864	20,22%	376,8	239	4,98%	1.273.981
درعا	3.668	353	40,59%	143,5	68	4,57%	1.039.093
السويداء	1.926	507	73,05%	370,1	91	6,47%	379.882
إدلب	115.927	4.101	30,91%	1.267,6	569	1,59%	2.826.798
حماة	3.755	279	38,62%	107,8	57	3,93%	1.345.878
طرطوس	3.133	332	65,37%	217,1	212	10,35%	943.675
حمص	5.299	349	63,99%	223,1	302	8,91%	1.518.338
دير الزور	3.946	506	38,44%	194,7	114	7,51%	779.842
الحسكة	24.164	3.634	38,49%	1.398,6	543	3,35%	664.942
الرقّة	14.912	1.942	36,74%	713,5	98	1,79%	767.868
القيصية	2.008	1.773	27,89%	494,5	30	5,36%	113.254
إجمالي سورية	408.684	1.929	28,20%	545	3.929	3,41%	21.186.314



# «داعش» في أفغانستان منتج أمريكي مستورد!



التغطية الإعلامية الغربية الكثيفة لتطورات الأوضاع في أفغانستان باتت تأخذ شكلاً مختلفاً، فبعد انشغالها بنشر إحصاءات عمليات الإجلاء ورصد شهادات الأفغان الهاربين، باتت تنشغل اليوم بالحديث المتزايد عن نشاط تنظيم داعش والأعمال الإرهابية التي يقوم فيها مؤخراً، في الوقت الذي بدأت تتوضح الصورة في أفغانستان بعد انقشاع الغمامة التي خلفها انسحاب القوات الأمريكية الخائبة.

## ■ علاء ابوفراج

اليوم، وعلى الرغم من حساسية الوضع السياسي في كابل، تزداد مؤشرات وجود فرصة جدية لإرساء الاستقرار في الأراضي الأفغانية المتعبة، فعلى الرغم من إشارات الاستفهام الكبرى الموضوعية على حركة طالبان الأفغانية، إلا أنها تمسك حتى اللحظة زمام الأمور وترسل إشارات طمأنينة إلى دول الجوار مقرونة بالمواقف الملموسة.

## داعش خراسان أم داعش واشنطن؟

في تصريحات للناطق الرسمي باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد أدلى بها لوسائل إعلام محلية قال: إن «داعش لا تشكل تهديداً، وإنما تسبب الصدام» وأكد المتحدث أن الحركة قادرة على التعامل مع التهديد الذي تفرضه داعش في أفغانستان، لكن وبعيداً عن الدعاية التي تقوم بها طالبان بهدف إظهار سيطرتها العالية، يحتاج موضوع نشاط داعش في أفغانستان إلى مزيد من المراقبة. فالتنظيم الإرهابي تبني مجموعة من العمليات التي يتوقع أن تزداد وتيرتها في الفترة القادمة، كان آخرها اغتيال حاكم إحدى المديريات في ولاية نكرهار شرق البلاد، واستهداف جامع شيعي في ولاية قندوز الأفغانية الواقعة في شمال البلاد، هذا التفجير الإرهابي المروع والذي خلف عشرات القتلى جاء بمثابة تطور جديد، فبعد أن تركزت هجمات داعش في كابل وشرق البلاد انتقلت الآن إلى منطقتي استراتيجية حساسة تقع على الحدود مع طاجيكستان وتتواجد

بات الإطار الجامع لقيادات سابقة منشقة عن طالبان أفغانستان وأخرى عن طالبان باكستان بعد خلافات داخلية وصدامات مع المخابرات والجيش الباكستاني.

## مباحثات طالبان وواشنطن

تُعقد في الدوحة مباحثات بين واشنطن وحركة طالبان هي الأولى منذ الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وعلى الرغم من أن تفاصيل اللقاء لم تنشر، إلا أن حركة طالبان كانت قد استبقت عقد الجلسات بإعلان موقفها من أحد بنود جدول الأعمال، فالمتحدث السياسي باسم طالبان سهيل شاهين قال في تصريحات لوكالة أسوشيتد برس: إنه لن يكون هناك تعاون مع واشنطن لاحتمال داعش، وقال: إن الحركة قادرة على مواجهة داعش بشكل مستقل. اللقاء الذي عقد في الدوحة يوم الخميس 8 تشرين الأول لن يشكل انفراجة في العلاقات بين طالبان وواشنطن، ففي الوقت الذي تحاول الأخيرة ابتزاز طالبان بالاعتراف الرسمي بها، تبدي طالبان فتوراً اتجاه هذه المسألة، وتركز على ضرورة قيام واشنطن برفع كل الإجراءات الاقتصادية التي تعقد الأوضاع في البلاد، مثل: تجميد أموال أفغانستان التي تقدر بـ 10 مليارات دولار، وإعاقبة كل المساعدات والإمدادات التي كانت تعتمد عليها البلاد.

ما تراهن عليه واشنطن، هو أن مستوى هائلاً من الضغط الاقتصادي والسياسي - بالإضافة إلى تنامي العمليات الإرهابية المدروسة ضمن تركيبة أفغانستان المعقدة - من شأنه أن يدفع الأمور باتجاه حرب أهلية تتوسع عبر الحدود، مما يسمح لواشنطن بتحقيق أهدافها كما لو أنها موجودة فعلاً. لكن تماسك طالبان حتى اللحظة والرعاية التي يتلقاها الملف من الدول الإقليمية، وتحديداً روسيا والصين يجعل من احتمال إفشال المساعي الأمريكية احتمالاً جدياً.

فيها أقلية الهزارة الشيعة، التي كانت في حالة من العداوة مع حركة طالبان في السابق، ومن هنا تظهر حساسية هذا التفجير، ويكشف هدف من يقف وراءه بدفع البلاد نحو صراع أهلي له طابع طائفي - قومي، وله امتدادات إقليمية، وتحديداً أن استهداف الأقلية الشيعية في أفغانستان ضمن الاستقطاب الحالي يعد رسالة مباشرة إلى طهران التي علق رئيسها الجديد إبراهيم رئيسي على التفجير الإرهابي ووصفه بأنه «جزء من المشروع الأمني الجديد للولايات المتحدة في أفغانستان».

أصابع الاتهام التي توجهت لواشنطن لم تصدر من إيران فحسب، بل اتهمت أنقرة وواشنطن بنقل مسلحي داعش إلى أفغانستان بالطائرات. إن كانت واشنطن تقف خلف نشاط داعش المتصاعد في أفغانستان وهو ما لا يصعب إثباته، وتحديداً بعد النظر في تاريخ داعش وعلاقته مع الولايات المتحدة، يبقى السؤال: ما الذي يدفع واشنطن لاستخدام داعش في أفغانستان، تلك الأرض التي تعتبر منبع الجماعات المتطرفة؟ فداعش الذي جرى استخدامه في أراضي «العراق والشام» بات منتجاً أمريكياً قابلاً للتصدير، وجرى استخدامه في عدة مناطق، ولكن ظهوره في أفغانستان تحديداً، يعكس أن الولايات المتحدة تعاني من نقص في أدوات الفوضى هناك إلى درجة أنها باتت مضطرة لاستيرادها، وهذا التطور يعكس أن المزاج داخل طالبان بات أبعد عن الولايات المتحدة مما كان متوقفاً، وبأن موقف الدول الإقليمية وتحديداً باكستان بات يخدم اتجاهاً مناقضاً لمصالح واشنطن. وتحديداً أن داعش خراسان، وحسب مجموعة من التقارير

## طالبان حاضرة في «صيغة موسكو»

لاقت سيطرة طالبان السريعة على أفغانستان ردود فعل متباينة، ففي الوقت الذي اعتمدت الدول الغربية موقف واشنطن في قطع العلاقات الدبلوماسية مع طالبان، وانتقلت إلى محاولة عزلها بهدف تعقيد الأوضاع في البلاد. قامت روسيا والصين بسلوك مختلف فاستمرت سفارتيهما بالعمل في كابل، وأبقيتا على مستوى جيد من الاتصال مع تحفظات واضحة بخصوص سلوك طالبان. اليوم تبدأ الدول الغربية في إعادة تقييم سريعة، فقد زار كابل المبعوث الخاص لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى أفغانستان سيمون جاس في 5 من شهر تشرين الأول الجاري بهدف عقد لقاءات مع قادة الحركة، ومن المتوقع أن يجري لقاءات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي قريباً.

يمكن النظر لهذا التغيير في التكتيك الغربي إلى أنهم باتوا يدركون ضرورة الإبقاء على جسور، وخصوصاً أن سلوك طالبان يبدو وكأنه ينسجم مع المقاييس الروسية والصينية للاستقرار في المنطقة، مما يجعل فرص الفوضى أضعف. المحاولات الغربية المتأخرة أقل حظاً من غيرها. من المفترض أن تعقد مجموعة العشرين جلسة خاصة قبل قمتها لمناقشة الوضع في أفغانستان قريباً، مما سيعطي صورة أوضح للشكل الذي ستتعامل معه الدول الغربية مع هذا الملف. لكن وحتى انعقاد هذه «الجلسة الخاصة» ستكون طالبان جالسة على الطاولة مع «صيغة موسكو» بعد أن وجهت الخارجية الروسية دعوة لها لحضور الجلسة التي ستعقد بعد أيام قليلة، تبرز أهمية صيغة موسكو من كونها إطاراً مؤثراً يضم كلاً من روسيا والصين وباكستان وإيران والهند، والذي يضع على رأس جدول أعماله تأمين الاستقرار في أفغانستان، وتتمتع هذه الصيغة بكونها كسراً جديداً لحالة من العداوة وتضارباً مفترضاً في المصالح بين الدول التي تجلس إلى الطاولة اليوم.

# العراق... انتخابات برلمانية ورفض شعبي



قام العراقيون بإحياء ذكرى انتفاضة تشرين للمرة الثانية في يوم الجمعة 1 تشرين الأول، بمظاهرات في مختلف المدن العراقية، ومن بينها العاصمة بغداد، وقد جاء ذلك قبيل الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم الأحد 10 تشرين الأول.

## ■ ملاذ سعد

### الذكرى الثانية لانتفاضة تشرين

دعا المتظاهرون العراقيون إلى «التغيير» و«مكافحة الفساد» وسط حضور أممي كثيف، ومزاج عام يشير إلى عدم توقع العراقيين بأن تحدث الانتخابات أي تغيير فعلي يذكر، وتضمنت اللافتات صور متظاهرين وناشطين قُتلوا أو اغتيلوا أثناء انتفاضة تشرين 2019 وما تلاها، ومن بين الشعارات واللافتات كان «نريد وطناً نريد تغييراً» و«انتخاب نفس الوجوه مذبحاً للوطن» و«كلا كلا للأحزاب الفاسدة، كلا كلا للسياسيين الفاسدين» و«لا تنتخب من قتلني»، لتشكل هذه الشعارات قفزة عن شعار «الإسقاط» السابق، ومن بين اللافتات كان أيضاً: «الثورة ستنتشر في البلاد أسرع من فيروس كورونا، ولا لقاها لها».

وأبدى غالبية المتظاهرين موقفاً بعدم المشاركة بالانتخابات، معتبرين كما عبر أحدهم بأنهم لن يشاركوا لأنها «ستنتج النظام الفاسد نفسه وستعيد الأحزاب الفاسدة نفسها»

وقد أقدمت السلطات الأمنية في وقت مبكر من بداية تشرين الأول على إغلاق جميع الشوارع والساحات المؤدية إلى ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، ونشرت عدداً كبيراً من القوات الأمنية والقوات المسلحة لمنع وصول المحتجين إليها، كما لوحظ ضعف التغطية الإعلامية لهذه التظاهرات بالمقارنة مع مثيلاتها في السابق، وهو مؤشر على اتفاق ليس الأطراف الداخلية بقمع الاحتجاجات فقط، وإنما الدولية أيضاً، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو بدوره مؤشر على أمر آخر، وهو رغبة هذه الأطراف

الدولية بتسيير العملية الانتخابية وإقامة حكومة جديدة بنفس منظومة «بريمر» دون أي تغيير فعلي بما يضمن استمرار الهيمنة الغربية على العراق ما بعد الانسحاب العسكري منه.

### الانتخابات

بعد طول صد ورد ودعوات متباعدة بين المقاطعة والمشاركة بالانتخابات من مختلف القوى السياسية العراقية، ومن بينها التيار الصدري الذي أعلن مقاطعته ثم عودته إليها، تشارك جميع القوى التقليدية والمعروفة بهذه الانتخابات، وقد أصدر المرجع الديني علي السيستاني أيضاً بياناً حول الانتخابات يثني عليها ويشجع العراقيين على المشاركة فيها، وسط ترحيب من رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي ورئيس البلاد برهم صالح وتحالف الفتح الذي وصفه بـ«الفرصة التاريخية».

وبرز تصريح ملفت من برهم صالح يصف بها الانتخابات بأنها «تمهد لمراجعة منظومة الحكم» والذي يفهم منه بالدرجة الأولى في سياق التطورات السياسية الأخيرة وسلوك الحكومة الأخير، مراجعة تتعلق بالدور الإيراني والعلاقة معه، وفي السياق نفسه كان لافتاً عدم شمول منتسبي قوات الحشد الشعبي ضمن التصويت الخاص الذي بدأ يوم الجمعة 8 تشرين الأول، وهو التصويت الذي يشمل الأجهزة الأمنية والعسكرية، وقد بررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ذلك بأن هيئة الحشد لم تزود المفوضية بأسماء منتسبيها ووضعهم في سجل الناخبين الخاص، ولذلك فإن المفوضية شملتهم بالتصويت العام، وقد اعتبر الحشد الشعبي هذا الأمر بأنه «مؤامرة تقودها واشنطن وأطراف داخلية وخارجية

لدولة أخرى مسلمة في الطريق» وهو الأمر الذي يتوازى مع المؤشرات الأمريكية التي تحاول دفع دول المضطحة إلى «اتفاقيات أبراهام» قبيل خروجها النهائي منها، ولا يستبعد أن تقدم الحكومة العراقية المقبلة خلال الفترة اللاحقة على المضي بخطوات من هذا النوع، إلا أنها وبكل تأكيد ستكون قاتلة بالنسبة لها ضمن المجتمع العراقي، وستنجم عنها - إن حصلت - أزمة سياسية وعسكرية حادة، وتحديد ما يتعلق بين إقليم كردستان وباقي العراق، مما يفتح تساؤلاً عن مساعي ومحاولات لتقسيم العراق على غرار دول الجوار.

إن هذه التحركات والتطورات السياسية الجارية في المشهد العراقي - سواء كانت داخلياً أم خارجياً - تستمر بإطلاق ناقوس الخطر من انفجار التوترات دفعة واحدة، بانتظار شرارة ما لا يمكن التنبؤ بها، بدءاً من نتائج الانتخابات الحالية وتداعياتها وصولاً إلى أية خطوة تطبيع أخرى، ومروراً بلحظة خروج آخر «القوات القتالية» الأمريكية قبل نهاية العام الجاري، فضلاً عن تراجع الظروف المعيشية بشكل حاد ومطرد على جميع العراقيين في مختلف مناطق البلاد... إلا أن هناك أموراً ثابتة باتجاهها ولا يمكن التغافل عنها، أولها وأساسها: داخلي، يتعلق بإرادة العراقيين وسعيهم لإنجاز التغيير الحقيقي والحفاظ على وحدتهم ووحدة بلادهم، والثاني: الميل العام والاستراتيجي باتجاه الاستدارة لتمتين العلاقات مع دول الشرق، وعلى رأسها الموجودين ضمن ترويكأ أسنانا والصين، رغم المحاولات الأمريكية المؤقتة بالحفاظ على العراق ضمن المحور الغربي.

لتحييد الأحزاب الداعمة للحشد من الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان المقبل، ويعتقد داعمو الحشد بأن أصواته قد تضع فضلاً عن حرمان بعضهم من التصويت بسبب التزامهم بمهامهم العسكرية.

وقد قامت مراكز الاقتراع بفتح أبوابها يوم الأحد لبدء التصويت العام كأول انتخابات برلمانية مبكرة تشهدها البلاد منذ 2003، وقالت الناطقة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جمانة الغلاي، بأن «عدد المرشحين الاجمالي بلغ 3227» ويتنافس في هذه الانتخابات 21 تحالفاً و 109 أحزاب سياسية، ويوجد «1249 مراقباً دولياً يشاركون في مراقبة الاقتراع العام».

وجرت الانتخابات وسط حضور عسكري مكثف، وتحليق للطائرات العسكرية «للمرصد والاستطلاع ولتوفير غطاء جوي» وفق بيان صحفي عن الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، كما أعلنت خلية الإعلام الأمني عن إغلاق المطارات العراقية والمنافذ البرية بين المحافظات، وهذه الإجراءات بأسرها تشير إلى وجود تخوفات فعلية من أية هبة شعبية قد تعيق انتخابات المنظومة.

### في خطى التطبيع

بعد مؤتمر «السلام والاسترداد» التطبيعي الذي أقيم في كردستان العراق في 24 أيلول، قال عيساوي فريخ وزير التعاون الإقليمي في حكومة العدو الصهيوني يوم الأحد 3 تشرين الأول بأن «الدولة التالية التي قد تطبع علاقاتها مع إسرائيل، ستكون العراق على ما يبدو... يمكننا عقد عدة اتفاقات، أمامنا الآن العراق بالإضافة

جرت الانتخابات وسط حضور عسكري مكثف وتحليق للطائرات العسكرية «للمرصد والاستطلاع ولتوفير غطاء جوي» وفق بيان صحفي

## الصورة عالمياً



• اقترح زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأمريكي ميتش ماكونيل على الديمقراطيين تسوية مؤقتة للخروج من المأزق البرلماني وتجنب الخطر الوشيك المتمثل بتخلف البلاد عن سداد ديونها.



• تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ بتحقيق إعادة التوحيد مع تايوان بشكل سلمي. وقال: إن الشعب الصيني لديه عادة مجيدة بمعارضة النزعة الانفصالية.



• أعلنت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، عن عزمها إنشاء مجموعة عمل رفيعة المستوى تركز على مواجهة نفوذ الصين المتصاعد. لتصبح واحدة من 12 مركزاً لمواجهة الصين.



• قال محافظ البنك المركزي التونسي: إن دولاً «صديقة لتونس» ستقف معها في الفترة المالية الصعبة التي تواجهها. وتحدث لأول مرة عن استئناف «الحوار» مع صندوق النقد الدولي.



• أطلق الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش مناشدة لتوفير 8 مليارات دولار لتلطيم 40 بالمائة من سكان العالم على نحو وصفه بالـ «عادى» بحلول نهاية العام.



• أكد رئيس صندوق الاستثمار المباشر الروسي، كيريل ديميترييف، أنه ليس لديه شك في أن منظمة الصحة العالمية ستوافق على لقاح فيروس كورونا «سبوتنيك V» الروسي.

## فرنسا تهاجم تركيا في الجزائر



انفجرت أزمة سياسية جديدة بين الجزائر وفرنسا تتعلق بماضي البلاد وتاريخها الذي عمل ولا يزال يعمل الفرنسيون على تشويهه والحديث عنه كما يحلو لهم.

## ■ حمزة طحان

إثر تصريحات سيئة أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قال فيها: إن «تاريخ الجزائر الرسمي أعيدت كتابته بالكامل» مشككاً بوجود أمة جزائرية ما قبل الاستعمار الفرنسي، وأن «النظام السياسي العسكري الجزائري أعاد كتابة تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر على أساس كراهية فرنسا» قامت الجزائر باستدعاء سفيرها لدى فرنسا وأغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات المقاتلة الفرنسية، وردت بتصريحات على لسان رئيسها ورئيس وزرائها، كما نشب غضب شعبي عام تجاه تصريحات ماكرون عبر عنها الجزائريون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأعيد فتح مسألة إطلاق مشروع قانون لـ «تجريم الاستعمار

## ■ الفرنسي

ورغم أن الخلافات السياسية في الزمن المعاصر المتعلقة بالاستعمار الفرنسي والجزائر ليست جديدة، إلا أن لحظتها حالياً تحمل خلفها وفي طياتها ما هو أبعد من مجرد الاستفزاز أو التصريحات المتهورة وغير المدروسة من ماكرون، كما يجري ترويح الأمر، بل على العكس فهي مدروسة تماماً بمعانيها وغاياتها وتوقيتها، وتتعلق بشكل أساسي كما ظهر لاحقاً بالتقارب الجزائري التركي، والجزائري الروسي وبالذات الجزائري في الملف الليبي كما ظهر لاحقاً، وتفعيل المقارنات بين الاستعمار الفرنسي والتوسع التركي العثماني الأسبق بشكل أحادي ومبسط حد السذاجة، لتطفو على السطح نقاشات شعبية حادة تدعو إلى وضع فرنسا وتركيا

على قدم المساواة فيما يتعلق بالماضي الجزائري واستعمارها، خاصة بما قاله ماكرون أيضاً: «أنا مندهش لقدرة تركيا على جعل الناس ينسون تماماً الدور الذي لعبته في الجزائر والهيمنة التي مارسها، وترويجها لفكرة أن الفرنسيين هم المستعمرون الوحيدون، وهو أمر يصدقه الجزائريون» وقد اعتبر وزير خارجية تركيا مولود تشاوش أوغلو أن «من الخطأ للغاية إقحام تركيا في هذه المناقشات»، بينما قال وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة: إنه «مهما كان سبب المشكلة بين فرنسا والجزائر، لا أعتقد أنها ستؤثر على علاقتنا مع الدول الشقيقة مثل تركيا» وقد طالب الجزائريون بطرد السفير الفرنسي فرونسوا غوييت ومراجعة العلاقات بين البلدين.

## هل تعود إيران إلى مفاوضات برنامجها النووي قريباً؟



أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي أن مخزون طهران من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% أصبح أكثر من 210 كيلو غراماً، واعتبر أن بلاده كانت مضطرة لتعويض النقص في الوقود النووي بعد تخلف القوى الغربية عن تزويد إيران باحتياجاتها.

## ■ عتاب منصور

كانت إيران قد التزمت ضمن الاتفاق النووي الموقع في 2015 عدم تخصيب اليورانيوم بنسبة أعلى من 3,67 لكن طهران وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق قامت بالانسحاب من التزاماتها بشكل تدريجي، مما أخرج القوى الغربية ودفع إدارة

الرئيس الحالي جو بايدن إلى بذل جهد لتسريع إنجاز الاتفاق. بعض التقارير ترى أن المفاوضات المتوقفة لا ترد إلى عدم رغبة إيران في إتمام الاتفاق، بل إلى إصرار واشنطن على فرض شروط جديدة على طهران، وهذا ما ترفضه السلطات الإيرانية بشكل قاطع.

## ■ زيارة عبد اللهيان إلى موسكو

وصف وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان نتائج لقائه مع نظيره الروسي بـ «المتأثرة» وجرى الإعلان في وقت لاحق على أن البلدين يعملان على إعداد مسودة لوثيقة شاملة حول التعاون طويل الأمد بين البلدين، وكان أحد أهم محاور الزيارة وأبرز عناوين جدول أعمالها هو

ضرورة استئناف المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، وفي تصريحات لوزير الخارجية الروسي قال فيها أنه ثمة اتفاق بين موسكو وطهران لاستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وأكد أنه لا جدوى من محاولات بعض الدول ربط استئناف العمل بالخطة بتقديم تنازلات من إيران.

تصريحات المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة- حول قرار طهران مواصلة المفاوضات مع مجموعة دول «1+4» في فيينا- تعد مؤشراً على احتمال استئناف المفاوضات، ولكن حديث طهران الرسمي لم يتغير بعد بشكل كلي، فهي لا تزال تؤكد أن أهم قضية في هذه المفاوضات هو رفع الحظر الأمريكي الأحادي، مما يعني أنها ترمي الكرة في ملعب واشنطن.

# الديمقراطية في إفريقيا والطريق المفتوحة



لا يمكن للديمقراطية في إفريقيا أن تتحقق عبر النخب السياسية. ستتحقق الديمقراطية من الأسفل، من الشوارع وعبر تحشد الحركات الشعبية وتنظيمها. نسمع اليوم في الإعلام السائد الكثير من الأحاديث عن «التراجع الديمقراطي» عبر الكوكب، حيث يتأسف المعلقون الليبراليون على تصاعد «الشعبوية» ويتهمونها مع قادتها بتهديد قواعد القانون. ومن أشهر الناطقين باسم الليبرالية الغربية بهذا السياق منظمة «موطن الحريات» التي أعلنت في تقريرها عام 2019 المعنون «الديمقراطية في تراجع». وفي موجة القلق المتزايد إزاء ما يسمونه «الفترات الثالثة»، قامت المنصة الراسمالية الشهيرة «مجلس العلاقات الخارجية» بانققاد ما سمته «العدوى المنتشرة من بروندي إلى أوغندا إلى الكاميرون... حيث يرفض الكثير من القادة الأفارقة حدود الفترة والسن في مدة استلامهم السلطة، ويعدلون الدساتير لتلائم سلطتهم إن كان ضرورياً».

■ آدم برانش وزكريا مامبيلي  
ترجمة: قاسيون

هناك الكثير من الإشكالات في هذه الانتقادات، أولها أنها تعلن بشكل ضمني عن قبول أن هؤلاء الرؤساء قد وصلوا إلى السلطة في المقام الأول بشكل شرعي و بانتخابات نزيهة وعادلة. لتأخذ أوغندا كمثال، حيث تم انتخاب الرئيس ياورى موسفيني أول مرة عام 1996، أي بعد عشرة أعوام على استلامه للسلطة. ولهذا وعندما واجه حدود الفترتين الرئاسيتين، قام بسهولة بإزالة العقبة و جدد لثالث مرة في العام التالي. وبعدها فاز للمرة الخامسة في 2016، ومرة أخرى في بداية عام 2021.

في رواندا، انتخب بول كاغام أول مرة في عام 2003، أي بعد تسعة أعوام على حيازة حزبه على السلطة. فاز في ذلك العام بنسبة أصوات 95%، واحتفل بانتصاره مجدداً عام 2010 و 2017 «بعد إقامة استفتاء نتيجته 98% من الناخبين لصالح استئنائه وحده من شرط الفترتين». وهناك الكثير من الأمثلة أيضاً، ولكن بكلمات أخرى: مسألة الفترات الثالثة تتجاهل واقع أن الديمقراطية الانتخابية قد تكون أمراً خيالياً قبل وقت طويل من التلاعب الدستوري. كما أن هذا الانتقاد يجب المشكلة الأعمق حول طبيعة الديمقراطية في القارة والنواظف الغربي في دعم الحكم الأوتوقراطي. لعقود

خلت كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها أكثر من سعيدين بدعم القادة الأفارقة في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، طالما أنهم يضمنون المصالح الغربية الاقتصادية والأمنية. ومهما أعلنت واشنطن من تصريحات تهديدية، كان كل شيء ينسى عندما يتبين أن المصالح ستبقى مستقرة.

و كنتيجة لذلك يمنح المراقبون الغربيون وسفاراتهم موافقتهم على الانتخابات الإفريقية دونما اهتمام بالتظاهرات الهائلة التي تندلع في الشوارع أو غيرها. في انتخابات فليكس تشيسكيدي في كانون الثاني 2018 في الكونغو، والتي حاصرتها التظاهرات لأشهر، هدأت الانتقادات الأمريكية والأوروبية خلال أسابيع. في كينيا عام 2017، قام جون كيري رئيس مهمة مراقبة الانتخابات التابعة لمؤسسة كارتر بالتصديق على نزاهة انتخاب أوهورو كينياتا، رغم قيام المحكمة العليا الكينية بعد ذلك بإلغاء الانتخابات بسبب المخالفات التي شهدتها. وحتى الانتقادات التي تحاول أن تنظر إلى أبعد من أسماء المرشحين والتي ترى في هذا النمط من الانتخابات عنصراً حاسماً في الاستبداد الجديد، يبقى التركيز بشكل كبير على الصيغة الصورية للانتخابات تشارك فيها عدة أحزاب، بوصفها المقياس الرئيسي للديمقراطية الإفريقية. قام بعض المفكرين الأفارقة من أمثال كلود اك وسمير أمين وعيسى وغيرهم منذ وقت

طويل بالتشديد على التحديات المتنوعة التي تقف في وجه الديمقراطية: مجموعة الخيارات السياسية المحدودة المتاحة للدول الإفريقية، والتي تجد نفسها مخنوقة بفعل البنية الاقتصادية العالمية المشوهة، وبالمطالب الاقتصادية النيوليبرالية للمانحين، وبتفشي المنظمات غير الحكومية الغربية ووكالات التنمية. إن إفريقيا لا تزال تعاني مما سماه ثانديكا مكانداوير في التسعينات: «الديمقراطية بلا اختيار»، حيث يؤدي التنبؤ واسع النطاق للانتخابات متعددة الأحزاب إلى حدوث تغيير جوهري ضئيل، ولا يقدم سوى عدد ضئيل من البدائل.

تصبح الانتخابات مهمة فقط عندما تشكل مناسبة لتدقيق الطاقة السياسية حول النقاشات والرؤى الجديدة للناس الذين يجوبون الشوارع، لكن في إفريقيا بدا واضحاً كم العنف الذي تستعد النخب لتوظيفه للحفاظ على السلطة في يدها. تكشف الانتخابات في إفريقيا عن المعضلة التي تواجهها القوى التقدمية في تنظيم وإحداث تغيير سياسي، وكذلك فتح الفضاء السياسي أمام الشارع. هنا تماماً علينا أن ننظر لنرى أفاق الديمقراطية في إفريقيا، لا أن نحصر أنفسنا في المجالات التقنية للانتخابات. يجب النظر إلى التنظيمات التي ينتهجها الناس، وإلى المطالب التي ينادون بها في المدن والقرى الإفريقية، ونجاح وإخفاق الحركات الاجتماعية وتنظيم الناس.

## تاريخ انتخابات إفريقي جدي

لنتمكن من تقدير كيفية انفصال الانتخابات في إفريقيا عن الإرادة الديمقراطية، فمن النافع أن ننظر إلى الوراء إلى الاضطرابات الكبرى التي هزت القارة في أواخر فترة الحرب الباردة. في 1985، انتشرت سلسلة من التظاهرات الشعبية التي بدأت من السودان وانتشرت بسرعة شديدة على طول القارة الإفريقية، بين منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات، ضربت الاحتجاجات الجماهيرية عدداً كبيراً

من بلدان إفريقيا - 14 في عام 1990 وحده. لقد قادت الاحتجاجات - وهي التي اندلعت كرداً فعل على إجراءات التقشف القاسية التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - إلى ازدهار الانتخابات على طول القارة. ففي حين أن ثلاثة دول قد عقدت انتخابات قبل موجة التظاهرات، أجرت ثلث دول القارة في التسعينات انتخابات تحمل لقب حرية، تبعاً لتصنيفات «منظمة موطن الحرية»، وكان المزيد من الدول يهون بإجراء انتخابات.

لكن انتهى المطاف بهذا التغيير في الأحداث في صالح النخب. حيث وجدت الجماهير بأن مطالبها في التغيير الاقتصادي والحياة السياسية استبدلت بانتخابات متعددة الأحزاب يسيطر النخب على أحزابها. خسرت موجة الحراك الشعبي الثانية مطالبها لصالح أشكال مشوهة من الانتخابات «كانت الأولى بين الأربعينات والستينات وأدت إلى استقلال الدول الإفريقية». تصاحب الانتقال الصوري إلى الديمقراطية مع الإجراءات النيوليبرالية، لتتحول الانتخابات من كونها وسيلة أصيلة لمنح الديناميكية للسلطة، إلى فرصة لتبني المزيد من الإجراءات الاقتصادية الغربية المتمثلة بالتقشف والبرلة الاقتصادية. وحتى المنصات التي تدعى الاشتراكية، مثل المؤتمر الوطني الإفريقي المتبجح بكونه تقدماً، لم يشذ عن هذه القاعدة.

تقدم الأحزاب المعارضة على طول القارة وجوهاً جديدة من أجل قمة هزم السلطة السياسية، لكن لا أحد منها يمثل تحدياً حقيقياً للنظام الاقتصادي المهيمن، ولا أحد منها كذلك يحترم حقوق النجم وحقوق الحديث اللامزم والضروريين لكي تزدهر الديمقراطية والسياسات الشعبية. ولهذا لا يجب أن يثير دهشتنا أن تكون الدول الإفريقية من بين أكثر الدول لا مساواة في العالم، سواء نظرنا إلى الدخل أو الاستهلاك أو الثروة. إن سبعة من أصل عشر دول أعضاء في الاتحاد الإفريقي، موجودة في قائمة الأعلى في معامل جيني

مسألة الفترات  
الثالثة تتجاهل  
واقع أن  
ديمقراطية الانتخاب  
قد تكون أمراً خيالياً  
قبل وقت طويل من  
التلاعب الدستوري

# أمام الشارع لتخطي البنى الغربية

لكن الخطوة التالية لهذه النجاحات كانت بداية النهاية. فقد أعلن الموسيقي عن تشكيل حزب «حركة سلطة الشعب».

بدأت أجهزة الأمن التابعة للنظام عملها. تم إلغاء حفلات واين، أو قوبلت بقنابل الغاز المسيل للدموع وبشرطة حفظ النظام. تم سجن بوبي في آب 2018 وتعذيبه بضعة أيام قبل أن تنتشر حملة «حرروا بوبي واين» على الجدران وعبر تطبيقات التواصل الاجتماعي. تم إطلاق سراحه، لكنه منذ ذلك الحين يتعرض لمضايقات الشرطة والاعتقال والإجراءات القضائية. كما قامت السلطة باتباع إستراتيجية جديدة بدورها عبر بناء ودعم موسيقيا الخاص المنافس الشديد لواين ويدي بوب كول، والذي بدأ يروج لموسيقاه وكلماتها بشعار أنها تعبر عن «الأغلبية الصامتة». وقد تلقى كول الإطراء من موسيقيي نفسه.

انتهى المطاف ببوبي واين إلى محاولة العودة إلى الشارع وحشد الجماهير من جديد، والتراجع عن سياسات الانتخاب التقليدية والمعارضة باستخدام الأحزاب التقليدية، وذلك رغم حفاظه على موطئ قدم في العملية السياسية الرسمية لكونه نائبا برلمانيا. لكن العوائق أمام قدرته على العودة لهذه الإستراتيجية باتت واضحة.

عندما عادت الدورة الانتخابية في كانون الثاني 2021، فاز موسيقيي من جديد، وتم حبس المنافس بوبي واين بعد إعلانه عدم قبول النتائج. بسبب اعتماد حزبه «سلطة الشعب» على حضوره الشخصي ونقص التنظيم البنيوي غير التقليدي، عانى من التواجد على الساحة السياسية. وأدت أحزاب المعارضة التقليدية في الانتخاب مثلما فعلت في الأعوام الماضية. ورغم أن الطبقة الوسطى في أوغندا تنظر بعين العطف إلى بوبي واين، فهي لا تنظر إليه على أنه قائد سياسي، وذلك رغم أن الكثير من الشباب جاهزون للاستيلاء على الشوارع تحت راية «سلطة الشعب». وهو ما يعيدنا من جديد إلى الإعاقة التي يشكها تركيز المشاريع السياسية الديمقراطية حول شخصية كاريزماتية.

## إعادة تعريف الديمقراطية

من المقاربات التي تسعى إلى تحدي هذه المعضلة التي تحكم اختيار الحركات السياسية المعارضة لإستراتيجياتها، المقاربة التي انتهجتها الحركة السنغالية-ين-أ-مار، والتي اختارت البقاء خارج النظام الانتخابي. ففي حين أنها قد تشكلت في البدء لتنظيم الاحتجاجات الشعبية ضد محاولة الرئيس السابق سرقة دورة ثالثة، فقد تطورت منذ ذلك الحين لتصبح حركة اجتماعية أكبر، تتخطى فروق الريف-المدينة والانقسامات الطبقية.

كما أنها تبنت رسالة تتخطى الحملات الانتخابية، فأيدت قضايا مثل التغيير المناخي والتوتر العرقي في البلاد. استطاعت الحركة عبر تجنبها المشاركة في النظام الانتخابي أن تعيد التأكيد على دور الحركات الشعبية بوصفها محركاً للتغيير الاجتماعي. لكن لا يزال من غير الواضح بعد، إن كانت ستتمكن من البقاء دون تحولها إلى بنية حزبية تقليدية.

وفي النهاية، يجب علينا أن ننظر إلى تصاعد الحركات الشعبية والاجتماعية ليس بوصفها تراجعاً عن الديمقراطية، بل تعميلاً لها عبر إعادة تعريف ما تعنيه الديمقراطية الإفريقية من جديد.

■ بتصرف عن كتاب Africa Uprising: Popular Protest and Political Change «African Arguments»



الانتخابات ضمن النظام الحالي هو أوغندا. فقد شهدت انتخابات 2011 تحدياً كبيراً وحقياً للرئيس ياورى موسيقيي الذي حكم 33 عاماً، والذي تمتع بدعم ثابت وشديد من المانحين الغربيين. وضعت الانتخابات زعيم حزب «محنة التغيير الديمقراطي» كيزا بيسيجي في مقابل موسيقيي والحزب الحاكم «حركة المقاومة الشعبية». عندما أعلن فوز موسيقيي بنسبة 70% من الأصوات، أطلقت المعارضة مظاهرات «المضي للعمل» فنزل عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع للاحتجاج على الارتفاع الهائل لتكاليف المعيشة والفساد الحكومي المنقشي. لم تتفرق التظاهرات إلا عندما نشرت الحكومة قوات الجيش الخاصة في كامبالا، وهرب بيسيجي إلى كينيا لتلقي العلاج الطبي الطارئ، تعلم الحزب الحاكم الدرس ومضى في تفتيت ومنع تشكل أية معارضة ذات وزن. في انتخابات 2016، تفتت الرشوة والابتزاز والعنف، لكن ورغم دعوة بيسيجي للتظاهر لتحدي هذه الحملة، لم تستطع أية مظاهرة كبرى أن تتشكل.

ثم في العام التالي، ظهر نوع تحد آخر للنظام. حصل بوبي واين، موسيقي له جذوره في أحياء كامبالا الفقيرة، على القبول الشعبي على طول البلاد بسبب أعماله العامة وكلمات أغانيه الواعية اجتماعياً. انتصر في انتخابات برلمانية فرعية في كامبالا عام 2017 ليترشح باسم تحقيق العدالة الاجتماعية للقراء وإنهاء الدكتاتورية والفساد. وعقب فوزه، شكّل بوبي إستراتيجية سياسية جديدة. فعوضاً عن استهداف موسيقيي بشكل مباشر أو الانتظار حتى تأتي الدورة الانتخابية الرئاسية، وضع كامل دعمه وتأييده لمجموعة من مرشحي المعارضة في انتخابات فرعية أخرى، وكانوا بأغلبهم مستقلين عن حزب بيسيجي المعارض. كانت الحشود تتدفق بشكل هائل عند أي ظهور لواين، وكان كل مرشح يدعمه يحقق النجاح.

الناخبون على طول البلاد في حالة ذهول وقد تقلصت قدراتهم وخياراتهم لتحدي هذه السرقة الموصوفة.

لنقارن الأمر بما حدث على بعد 2500 كلم في السودان. استولى المتظاهرون على الشوارع. بدأ الأمر في ما كان ذات مرة مدينة صناعية في عطبرة، حيث انتفض المحتجون على ارتفاع أسعار الخبز، وانتشر الأمر بسرعة إلى عدة أماكن قبل وصوله إلى العاصمة الخرطوم. لأربعة أشهر، استمر المتظاهرون بالضغط

على النظام الذي استجاب باستخدام العنف، ليخلف على الأقل خمسين قتيلاً وعدداً كبيراً جداً من الجرحى والمساجين. ثم في الشهر الرابع 2019 أجبرت التظاهرات، بمساعدة الجيش الذي تم إضعافه، البشير على الانزياح. لقد أعيد انتخاب البشير في 2015 بنسبة ساحقة 94% من الأصوات، وهي النتيجة التي صرحت مهمة مراقبة الانتخابات من الاتحاد الإفريقي بأنها عكست: «إرادة ناخبي السودان». وهو الأمر الذي يبدو لنا زيفه عندما نرى بأنه بعد أقل من ثلاثة أعوام قام السودانيون العاديون بالإطاحة بالنظام عبر وسائل غير انتخابية. ورغم أن الوضع لا يزال يشهد مدأ وجزراً بين النخب والشعب السوداني، فلا يزال السودانيون يتحدون محاولات إعادتهم إلى الدكتاتورية، ويسعون إلى قوبلة رؤية سياسية مناسبة لحقبة ما بعد الانتفاضة.

ورغم أننا لا نشير هنا إلى أن التحركات الشعبية في الشارع كافية وحدها لتعميق الديمقراطية في القارة، فالطريق أمام هؤلاء المحتجين طويل وزاخر بالتحديات. وربما المسألة الأكثر إلحاحاً هي في التعامل مع النظام الانتخابي القائم في السعي إلى تجاوز عوائقه وحدوده الحالية.

أوغندا بين مدّ الشارع وجزر الانتخابات  
ربما يكون المثال الأكثر دلالة على عدم جدوى

«وهو المقياس النموذجي للامساواة في الدخل». وتشمل هذه الدول ذات الدخل المتوسط مثل بوتسوانا وجنوب إفريقيا، وكذلك الدول الأكثر فقراً على وجه الأرض مثل سيراليون وأفريقيا الوسطى. إن هذا التغيير في الأحداث مذهل بحق إذا ما أخذنا بالحسبان أن معظم قادة الأحزاب المعارضة في القارة كانوا في يوم من الأيام من المحسوبين على تيار التغيير الجذري.

## التحرر من الوهم والنزول إلى الشارع

في كانون الأول 2018، واجهت الكونغو، وهي من أكبر دول إفريقيا، أزمة سياسية عميقة جداً. في الكونغو التي تديرها عائلة كابيلا منذ عام 1996، سمح جوزيف كابيلا أخيراً بإجراء انتخاب لاختيار خلف له بعد سنين من المماطلة. مضت أحزاب المعارضة والحركات الاجتماعية وغيرهم بصبر إلى اللعبة الانتخابية، رغم أن كابيلا قد استبعد شخصيات معارضة رئيسية. وبعيد الانتخابات، ورغم حرمان ملايين الناخبين من حق التصويت، سربت الكنيسة الكاثوليكية، وهي التي نشرت أربعين ألف مراقب للانتخابات على طول البلاد، النتائج: فاز مرشح المعارضة مارتن فايولو بأغلبية ساحقة. لكن كابيلا صدم الناس بإعلانه أن مرشحه المفضل فليكس تشيسكيدي، وهو الذي حقق المرتبة الخامسة من حيث الأصوات، هو من فاز. ثم أكدت المحكمة الدستورية بعد ذلك انتصار تشيسكيدي.

هرع بعدها المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة التي كانت تعلن عبر وزارة الخارجية قبيل الانتخابات بأن: «حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستحاسب الذين يعيقون العملية الانتخابية». إلى تهنة «الزام الرئيس جوزيف كابيلا بأن يكون أول رئيس للكونغو يتنازل عن السلطة سلمياً عبر الانتخابات». لقد أعلن الغرب موافقته على النتائج، وترك

# الرد على الورم والاستعصاء: من الأفضل أقل شرط أن يكون أحسن



إنها فعلاً كالساحر الذي أطلق المارد ولم يعد قادراً على السيطرة عليه، كما يوصفها ماركس، فالرأسمالية، وتحديداً بعد أن كفت أن تكون قوة تقدمية تاريخية، دفعت مختلف المستويات حد التضخم المفرط، المبالغ فيه. والتضخم يطبع جانب المعاناة كما جانب «الرفاهية» الذي قدمت نماذج النيوليبرالية بشكله الفاقع. والتضخم طال كل الجوانب، وما الورم السرطاني إلا نموذج الطيبي الجسدي الملموس. ولهذا التضخم وزنه الكبير على تحديد طرق التطور القادمة، كقوة شدرجية، لا يمكن إلا التوقف عندها لا كنفصيل، بل كقوة مادية وازنة.

د. محمد المعوش

## التورم الكمي من جديد

من المناسب إعادة التأكيد انطلاقاً من القاعدة المادية للرأسمالية، أنه انطلاقاً من السعي إلى الربح وتراكمه دون حدود، يمكن فهم كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية الأخرى. فالنيوليبرالية وثقافتها ليست إلا الشكل الاجتماعي الأوضح لهذا القانون الناظم. فكل شيء هنا يجب أن يكون كثيراً حتى يحقق غايته، من الاستهلاك إلى العلاقات إلى الأشياء المملوكة... كل شيء عبارة عن الكمية. وصار التضخم الكمي هذا مرض الكرة الأرضية ككل. وما الفيسبوك إلا مؤشر على هذا التضخم الكمي لهذا النمط من الحياة. ولكن في ظل كل الضجيج العالمي وما تم إنتاجه من سلع ومنتجات إعلامية ودعائية وثقافية وعلمية، كان الورم يخنق الحياة في الجسم الاجتماعي، ويقزم الوجود الإنساني إلى ما يشبه «الديدان» كما يوصفها البرتو مورافيا. هذا من جانب «الرفاهية» المتاحة، أما من جانب المعاناة، فالتضخم وصل أيضاً حدوداً قصوى تهدد الوجود المادي والمعنوي كتعبير عن وصول الرأسمالية إلى حدودها التاريخية التي لا مفر من نتائجها المدمرة طالما بقيت في المدى القريب. فالتورم الحاصل في كلا جانبي العملة، معاناة - ترفيه، أدخل البشر أنفسهم في حالة الأموات الأحياء - «الزومبي»، عقلاً وجسداً.

## الشّد الرجعي للخلف

إن وزن السورم هذا في جانبه، معاناة - «ترفيه»، ليس بسيطاً في تشكيل مصاعب العمل السياسي، فهو ليس فقط قاعدة للتشويش والفوضى الفكرية والنفسية الحاصلة نتيجة العلاقة المضطربة والمهشمة بالبناء الاجتماعي، بل يشكل أيضاً قاعدة للإنفلات من شروط الانتظام الاجتماعي الضروري لأية عملية بناء للجديد. وهذا ربما قد يطال مجتمعات أكثر من غيرها. وليس هذا النوع من الورم الذي يمكن استئصاله. ولهذا بالتحديد هناك ضرورة للتقدم بنموذج قادر على تعطيل قاعدة هذا الورم، أي الطاقة التي تمده بالقدرة على التضخم. النموذج هذا ولا بد من نموذج حياة شامل، ليس لحد اليوم عنوان للمرحلة على مستوى العالم. وهذا له مبرراته عملياً. ولكن طول الأزمة ولا شك سيفرض نفسه، في عملية صراعية سينتقم فيها الجانب الفكري والثقافي

والنظري أكثر وأكثر. وهذا برأينا ما يجب التركيز عليه في جانب العمل العالمي الأممي.

## هل هذا ممكن؟

إن هذه الخطوة، أي التقدم بمشروع حياة شامل، ليس بالمعنى الدفاعي فقط في وجه النظام العالمي الإمبريالي - الرأسمالي، بل كتجديد الحياوية في مشروع نمط الحياة الاشتراكي بما يتلاءم مع التناقضات الجديدة التي ظهرت خلال العقود الماضية، إن هكذا خطوة مرتبطة حكماً بظروف الصراع في كل دولة كما بظروف الصراع العالمي نفسه. ولكن لا يمكن أن تبقى هذه القضية دون طرح علني وخلق الإطار المناسب لها، كما يجري خلق أطر حول قضايا حساسة مصيرية أخرى، من الطبيعة إلى المسألة النووية إلى قضايا أخرى. ولا شك هناك قوى اجتماعية واسعة في الغرب والشرق معاً، في المركز كما في الأطراف قادرة على التوحد حول التقدم بنموذج حياة جديد يعزل الورم، ويخفف من خنقه للجسم الاجتماعي ولاي مشروع بناء. فمشروع البناء خارج الهدف العلني المناسب لتطلعات شعوب العالم التي اختبرت التضخم الكمي وما يعنيه تفرغ الحياة من معانها، بالصد من حالة «الديدان» التي أشار إليها مورافيا.

## من الأفضل أقل شرط أن يكون أحسن

في آخر كتاباته، أشار لينين إلى وزن

لا بد من أجل كسر حالة الاستعصاء النسبية الموجودة أن تحصل خطوات إبداعية على شاكلة خلق إطار عالمي حول هذه القضية مع ما يقتضيها ذلك من خطوات تنفيذية واضحة

الماضي، وهنا كان السياق المقصود جهاز الدولة في علاقته بالموروث الثقافي والتربية السياسية ودور ذلك في تقرير مصير تطور المشروع الثوري السوفياتي، لهذا الوزن دور مقرر لاتجاه التطور. أما اليوم، يمكن تعميم هذا الموروث على النظام العالمي ككل، بعد مستوى التشابك والتماثل الاستنساخي للعولمة على مستوى نمط الحياة. وبعد إشارته إلى شروط العمل الرهيبة والصعبة، يقول: «ينبغي أن نتبع القاعدة التي تقول: من الأفضل أقل شرط أن يكون أحسن. علينا أن نتبع القاعدة التي تقول: من الأفضل أن نحظى بمورد بشري جيد في عامين أو ثلاثة بدلاً من العمل بتسرع بدون أمل في أن نحظى بذلك على الإطلاق». ويضيف «أعرف أنه من الصعب اتباع هذه القاعدة وتطبيقها في ظروفنا. أعلم أن القاعدة المضادة ستفرض نفسها من خلال آلاف الثغرات. أعلم أنه ستواجه مقاومة عظيمة، ولا بد من وجود إصرار شيطاني... ومع ذلك أنا مقتنع أنه عن طريق هذا الجهد وحده نستطيع أن نحقق هدفنا...». فما هو هذا «الأقل-الأحسن» في الحالة العالمية من الصراع المتشابك؟ وحتى لا نسقط السياق اللينيني إسقاطاً على الفكرة هنا، لا بد أن الوقت ليس في صالح بناء أحزاب تقليدية، دون أن ننفي ضرورة هذه الفكرة. ولكن التورم الخائق نفسه لا يبدو أنه سيسمح بهذا المشروع بالولادة دون عوامل مخففة أخرى داعمة تلتقي فيها مختلف

الينابيع من أجل تشكيل جدول عالمي. فلا بد من أجل كسر حالة الاستعصاء النسبية الموجودة أن تحصل خطوات إبداعية على شاكلة خلق إطار عالمي حول هذه القضية مع ما يقتضيها ذلك من خطوات تنفيذية واضحة. وتجميع الطاقات العالمية على هذا الأساس مع ما يقتضيه ذلك من قدرة إعلامية مؤثرة. وهذا لا يتبع كثيراً عن اتجاه الصين في رفع قضية مجتمع الرفاهية، ولكنه بالطبع يحتاج إلى تعميق، ولا يجب أن يختلف مع توجهات دولة كروسيا في مرحلة إعادة انطلاقتها التاريخية في ظل أزمة وجودية كالتالي هي اليوم. فتلك الدول لن تبقى بهذا الاستقرار المرحلي كما هي اليوم مع تعاضد حدة الأزمات والتناقضات. ولا يمكن لأحد أن ينفي وجود نواة في مختلف أنحاء العالم مشتتة ولكنها ولها شك قوة تقدمية كامنة يجب تظهيرها في اتجاه طرح المشروع الشامل الذي سيساهم بكسر استعصاء الحالات السياسية المعزولة في كل دولة على حدة، من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأقصى، والحياة نفسها قد جهزت القاعدة الاجتماعية لتلقي طروحات هكذا مشروع.

# دروس الإضراب العظيم 1842



في الوقت الذي دخلت فيه بريطانيا في أزمة وقود وأصبحت هي أيضاً من بلدان الطوابير، ودخلت أيضاً مرحلة تخفيضات أجور العمال، بدأ الإنكليز يستعيدون ذاكرة الحركة الشارتيّة والإضراب العظيم لعام 1842.

## قاسيون

في صيف وخريف 1842، أي قبل حوالي 180 عاماً، تعرّض العمال الصناعيون المضربون في هاليفاكس للقمع على يد المئات من رجال الشرطة. حيث كان العمال يشاركون في إضراب عام على مستوى البلاد، جمع بين مطالب بتحسين الأجور مع تمديد الحق في التصويت، حيث أرادت الطبقة العاملة انتخاب ممثليها في البرلمان.

بدأ الإضراب يوم 15 آب 1842، وأزال العمال المقابس من الغلايات وأوقفوا الإنتاج في المطاحن ومصانع النسيج وغيرها من الأعمال. وفي 16 آب، بدأت محاولة من قبل المضربين لإنقاذ أصدقائهم الذين تم اعتقالهم وإرسالهم إلى يورك لمحاكمتهم، حيث واجهوا السجن والنفي إلى أستراليا. تتحدث كاترين هاو في كتابها «هاليفاكس 1842 عام من الأزمة» كيف قاوم العمال الاستغلال الرأسمالي في

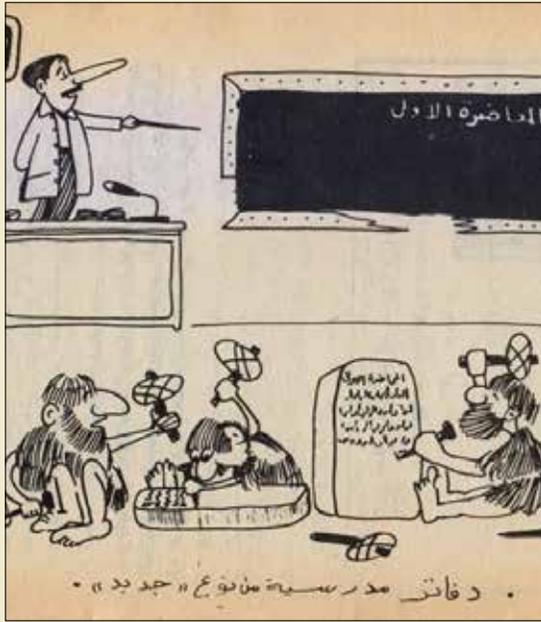
ويريد الإنكليز التعلم من تجارب التاريخ، وفي هذه اللحظة استعادت الصحف البريطانية مثل مورنينغ ستار وغيرها ذاكرة الإضراب العظيم لعام 1842، كما كتبت جريدة نيو ووركر الأسبوعية في افتتاحيتها تحتج على بدء تقيض أجور العمال في بريطانيا التي بدأت فيها أولى مؤشرات الغرق في أزمات أعمق.

مقابل الترويج للجانب الإصلاحي باعتباره جزءاً من «القيم البريطانية والتقدم البريطاني». وقال نقابيون بريطانيون إن أوجه الشبه بين القمع البريطاني لعمال هاليفاكس قريباً إلى ما يحدث اليوم. وسيحدث المزيد من القمع في حال نشوء الحركات العمالية بشكل فعّال في الوضع الراهن. كما ربط النقابيون بين الأمس واليوم حول تصاعد نضال العمال.

هذه المدينة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. بينما يتحدث المؤرخ ماثيو روبرتس عن سبب نسيان أحداث عام 1842 بسهولة. وأوضح روبرتس أهمية الشارتيّة، وكيف أحدث الإضراب انقساماً في صفوفها بين مؤيد للإضراب ومعارض له. وأوضح أيضاً التشويه الذي تعرّضت له الحركة في التاريخ البريطاني، حيث جرى استبعاد الجانب الثوري من الحركة وتحييده،

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



«دفاتر مدرسية من نوع جديد» كاريكاتير ساخر منشور في نشرة نيسان، العدد 38 آذار 1989. ويبدو فيه الطلاب وكأنهم من العصور الحجرية القديمة يحنون بالمسار على الدفاتر الحجرية محتوى المحاضرة الأولى. أما اليوم فماذا يجب أن نقول في زمن اقتربت فيه الدفاتر الورقية على الأفول؟



### عمر العينات القمرية

درس باحثون العينات القمرية التي جلبتها بعثة «تشانغ أه-5» ووجدوا أن عمرها قد يكون حوالي 1,96 مليار سنة، ما يلقي ضوءاً جديداً على تطور القمر، حسبما أفادت إدارة الفضاء الوطنية الصينية. وشمل البحث عمر وتكوين صخور البازلت الحديثة على القمر وفقاً لقياس العينات. وكتب هذا المقال باحثون من معهد الجيولوجيا والأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية، ومعاهد دولية أخرى. وتشير البيانات المدارية إلى أن الحمم البازلتية في منطقة محيط العواصف هي أحدث الوحدات البركانية على سطح القمر. حيث شهدت المنطقة نشاطاً انصهارياً طويل الأمد منذ 1,96 مليار سنة.



### اعتذارات أمريكية للصينيين

اعتذر مجلس مدينة سان خوسيه للمهاجرين الصينيين وأحفادهم لما حدث في عام 1887، عندما أحرقت ميثرو الحرائق الحي الصيني في سان خوسيه بعد أن أعلنته المدينة مصدر إزعاج عام. وكانت مدينة سان خوسيه الأمريكية في يوم من الأيام موطناً لواحد من أكبر المدن الصينية في كاليفورنيا. وعمل المهاجرون الصينيون في المزارع والبساتين المجاورة للمدينة. وقد أحرقتها المتطرفون العنصريون بشكل كامل. وعانى الصينيون في أمريكا من عنصرية كبيرة مثل منع التجول بعد غروب الشمس وسوء المعاملة عموماً، واضطر الصينيون لبناء أنفاق العودة من العمل إلى منازلهم.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حمص	أنور أبو حامضة	0933763888	الرقدة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 10/10/2021» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

# الأحزاب السياسية خلال الثورة السورية الكبرى /1/



شمل قرار الطرد والإبعاد كلاً من العديد من الاستقاليين. وطالب القائد الوطني أحمد مريود أن يكون هدف العمل السياسي في الحالات الراهنة تحريك المشاعر القومية واستقطاب الرأي العام العربي والعالم، وبخاصة استمالة الشعوب الواقعة تحت الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي من أجل ربط وتوحيد نضال الشعوب التي فقدت حريتها مثل الهند ومصر.

وكان حزب الاستقلال ذا وزن قيادي كبير في صفوف الثورة السورية الكبرى، حيث أصبح رئيس حزب الاستقلال رشيد بك طليع رئيساً للحكومة الثورية المؤقتة، وأصبح قائد الدرك السوري العقيد فؤاد سليم أحد القادة العسكريين لأركان الثورة، ورئيس تحرير جريدة الجولان أحمد مريود أحد قادة الثورة البارزين في مناطق الجولان وشرق الأردن ونسيب البكري رئيس المجلس الوطني للثورة في الغوطة. بالإضافة إلى العديد من أعيان جبل العرب ودمشق مثل شكري القوتلي.

ففي المنطقة التي استولى عليها الثوار، تشكلت حكومة وطنية سورية برئاسة رشيد بك طليع القائد المعترف به في المنظمة الثورية العربية «حزب الاستقلال». كما وضعت لائحة معينة لجمهورية ديمقراطية أصبحت بمثابة برنامج سياسي للانتفاضة، وكأساس لكافة المراسيم والأعمال الصادرة عن الحكومة واللجان الثورية. كما بدأت محاولات إنشاء جيش نظامي وسقط العديد من قادة حزب الاستقلال شهداء أثناء معارك الثورة السورية الكبرى مثل العقيد فؤاد سليم وأحمد مريود وغيرهم. وكانت مجلة الاستقلال الصادرة في القاهرة تنشر أخبار الحزب.

الكبيرة التي تم اتصالنا بها وارتبطنا معها بروابط متينة في سبيل الذود عن الوطن ومجابهة الاستعمار الفرنسي، وبخاصة الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال أمثال السادة: شكري القوتلي، الأمير عادل أرسلان، رشيد طليع، نبیه العظمة، الحاج أمين الحسيني، رشيد عالي الكيلاني، رضا الصلح، إحسان الجابري، جميل مردم، محمد رشيد رضا، أحمد مريود، الدكتور مصطفى فخري، وهو الحزب الذي انتمى إليه عدد من أعيان الجبل ومجاهديه كمحمد عز الدين الحلبي وعلي عبيد.

نادى الاستقاليون باستقلال سورية والوحدة العربية ورفض وعد بلفور والهجرة اليهودية، ورفض الاستعمار الأوروبي. وشاركوا في دعم أو قيادة وتفجير الثورات السورية ضد المستعمرين منذ 1919. فقد كان رشيد طليع حاكم حلب على اتصال بالشيخ صالح العلي ولعب دوراً في تفجير ثورة هنانو. حضر الفرنسيون نشاط الحزب عام 1920، وحكموا على قادته بالإعدام، وأغلقت مقره الرئيسي في دمشق، ولكنه واصل نشاطه في الخارج حتى قيام الثورة.

بعد خروج الوطنيين من سورية، أعاد أحمد مريود تنظيم حزب الاستقلال في الأردن، وأنشأ لجنة مركزية مكونة من: أحمد مريود، رشيد طليع، عادل العظمة، أحمد حلبي، نبیه العظمة، عادل أرسلان، عوض قزمان، صبحي العمري، سعيد عمون، إبراهيم هاشم، سامي السراج، مسلم العطار، عثمان قاسم. ومن الأردن كلاً من محمد علي العجلوني وأحمد أبو راس. وطالب حزب الاستقلال بسيادة العرب المطلقة على أراضيهم واستقلالهم الكامل والوحدة العربية الشاملة.

**يذكر الشهبندر أن أول اجتماع له مع رسل الأطرش قد حدث في منزل القاسم الهيجاني صاحب جريدة الفيحاء في أيار 1925**

الجبل من أجل التحضير السري للثورة. واتفق الطرفان مع عدة اجتماعات سرية جرت في دمشق، على التحضير للثورة ضد الاستعمار لتحرير البلاد. ولعب الشهبندر الدور القيادي الأساسي في التحضير للثورة في دمشق.

أعد زعماء حزب الشعب انتفاضة في دمشق بعد إشعال سلطان باشا الأطرش لنار الثورة، وعقد زعماء حزب الشعب مداولة سرية صادقا فيها على قرار المشاركة النشيطة في الانتفاضة. ولكن جرى منع حزب الشعب واعتقل عدداً من زعمائه. وفر الشهبندر إلى جبل العرب حيث انخرط في نضال الثوار. وانتخب في مؤتمر ريمة الفخور نائلاً رسمياً باسم الثورة، وكلف بإدارة الشؤون السياسية للثورة. وكانت المناشير تطبع صورة الشهبندر بصفته زعيماً للنهضة السورية.

وكان وزن حزب الشعب عالياً في صفوف الثورة. حيث وجد الكثير من المؤيدين للحزب في صفوف الثورة ومنهم عبد الكريم رمضان قائد المدفعية في جيش الثورة، محمد جميل البيك قائد منطقة الوادي، توفيق حيدر زعيم ثوار بعلبك وقائد المنطقة الغربية، سعيد العاص قائد المنطقة الشمالية للثورة، واصف عمر باشا زعيم عصابة عين ترمنا، ومصطفى حيدر أحد زعماء ببيلا، وأحمد شعبان أحد زعماء الثورة في بركة. بالإضافة إلى مصطفى بك وصفي قائد المجلس الوطني للثوار في الغوطة وضواحيها.

**حزب الاستقلال العربي**

قال سلطان باشا الأطرش في مذكراته «وقد أعطت هذه الاتصالات الأولى ثمرتها المرجوة بعد قيام الثورة، فتضاعف عدد الشخصيات السياسية

نشطت الأحزاب السياسية عشية الثورة السورية الكبرى وخلال معاركها 1925-1927، واختلفت البرامج التي ناضلت الأحزاب من أجلها باختلاف مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية.

## ■ تايه الجمعة

### حزب الشعب السوري

رأس الدكتور عبد الرحمن الشهبندر حزب الشعب، وبلغ عدد أعضائه حوالي 200 من المحامين والأطباء والمعلمين وطلاب الجامعة والتجار وبعض ملاك الأراضي المتنورين والليبراليين. كما أيد حزب الشعب عدد من التنظيمات الحرفية في دمشق. وتطرق الشهبندر في أحد الاجتماعات الجماهيرية إلى أهمية العامل الاقتصادي في تحليل التاريخ، وأشار إلى صراع الطبقات في أوروبا، وإلى استثمار المتروبول للمستعمرات وإلى طبيعة الحرب العالمية الأولى بصفقتها حرب بين الرأسماليين ولا مصلحة للشعوب فيها، ودعا إلى تحقيق وحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية ورفض إقامة الحواجز بين البلدان الشرقية.

ورفع حزب الشعب برنامجه من أجل السيادة القومية. ضمان الحريات الشخصية. تدريب البلاد نحو سياسة اجتماعية ديمقراطية مدنية. حماية الصناعات الوطنية وإنماء الموارد الاقتصادية. توحيد التربية والتعليم في البلاد، وجعل التعليم الابتدائي إجبارياً عاماً.

يذكر الشهبندر أن أول اجتماع له مع رسل سلطان باشا الأطرش قد حدث في منزل القاسم الهيجاني صاحب جريدة الفيحاء في أيار 1925 وحضره الأمير حمد الأطرش وزعماء آخرون من